

رؤية مستقبلية مقترحة للاستثمار البشري في العراق*

الباحثة. أمثال شاكر**

أ.م.د. نضال شاكر*** Nidhal-raad@yahoo.com

المستخلص.

ان الاستثمار في رأس المال البشري عبر التنمية البشرية هو واحد من اهم الاستثمارات نظرا لقابلية هذا المورد البشري على التجديد والتطور بمرور الزمن بالمقارنة مع المورد الطبيعي الناضب خصوصا اذ ما اتاحت لهذا المورد البشري مستويات متقدمة من التعليم والصحة والتدريب، وتبحث الدراسة في مفهوم رأس المال البشري والمفاهيم المتعلقة به وما هي ابرز التحديات التي تواجه الاستثمار البشري وما هي الاثار الاقتصادية المترتبة على عدم الاستثمار البشري في العراق.
الكلمات الرئيسية:- رأس المال البشري، الاستثمار البشري

Future Vision For Human Investment In Iraq

Amtthal Asaad

Prof Dr. Nidhal Shaker

Nidhal-raad@yahoo.com

Abstract

Investing in human capital through human development is one of the most important investments due to the ability of this human resource to renew and develop over time compared to the depleted natural resource, especially as this human resource has been provided with advanced levels of education, health and training, and the study examines the concept of human capital And concepts related to it and what are the most important challenges facing human investment and what are the economic effects of the lack of human investment in Iraq.

Keywords:- Human Capital, Humen Investment

المقدمة

ان الاهتمام بالعنصر البشري وتنميته واجب قومي ملح والاستثمار فيه كغيره من نواحي الاستثمار بحاجة دائمة الى الدعم والتخطيط والمتابعة بأسلوب علمي سليم وان الاستثمار في رأس المال البشري هو اهم ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعني استخدام الانشطة المختلفة التي من شأنها زيادة انتاجية او نوعية العمل ويشمل مجموعة من النواحي الانفاقية على التعليم والتدريب والصحة ولها اثار اقتصادية من حيث رفع الانتاج والانتاجية ويشكل السكان عنصرا اساسيا من عناصر التنمية الشاملة في المجتمع ويمثل جيل الشباب شريحة مهمة من هذا التركيبة من حيث العدد والقدرة على الانتاج وتوابع تخصصاته

* بحث مسنل من رسالة ماجستير

** طالبة ماجستير / الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد

*** عضو هيئة تدريسية / الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد

وخصائصه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتنمية الفاعلة في المجتمع ويزيد من أهمية هذه الشريحة انهم الاكثر تأثراً بخاصة في ظل التحولات التي صاحبت العولمة (شبكة المعلومات و الفضائيات و الهاتف الخليوي) ومن ثم تعدد وتنوع فرص التعليم الذاتي والفردى والجماعى لذا فالاستثمار في التعليم وثيق الصلة بكل جوانب الحياة وان الجودة النوعية في التعليم هي مفتاح جودة الحياة ذاتها بل ان كفاءة الاستثمار في اي قطاع من قطاعات التنمية تعتمد على كفاءة الاستثمار في قطاع التعليم.

أهمية البحث/ أهمية البحث هي تحليل مؤشرات التنمية البشرية في العراق خلال مدة الدراسة (2003-2014) بالأرقام والوقائع لتحديد مدى تزامنها مع الزيادة في تخصيصات الانفاق العام بعد 2003 لعناصر التنمية البشرية.

مشكلة البحث/ تتلخص مشكلة البحث في حقيقة مفادها ان عدم استغلال الفرصة في استثمار رأس المال البشري سوف تتحول الى نقمة وستهدر الطاقات الشبابية المنتجة، كما ان عدم الاستثمار الامثل لرأس المال البشري لن يكون معناه تبيد الموارد البشرية فحسب يكون معناه تعريض الاقتصاد الى مزيد من معدلات الفقر والبطالة وترحيله عن مسار التنمية المستدامة.

فرضية البحث/ ان غياب سياسات وبرامج الاستثمار في رأس المال البشري في العراق من شأنه ان يحد من مشاركتهم في العملية التنموية وبالتالي يعمق من حدة الاختلالات في سوق العمل العراقي

هدف البحث/

- 1- ابراز رأس المال البشري في تحقيق التنمية المستدامة
- 2- عرض ابرز الاركان النظرية لمفهوم رأس المال البشري
- 3- طرح مجموعة من الحلول والرؤى المستقبلية بخصوص واقع التنمية البشرية في العراق

المبحث الاول / مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري

أولاً- الاستثمار/ هو استخدام المدخرات لتكوين الاستثمارات او الطاقات الانتاجية الجديدة اللازمة لعمليات انتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الانتاجية القائمة او تجديدها¹ او الامتناع عن الاستهلاك والتضحية بالمنافع الحالية في سبيل تحقيق منافع اكبر للمستقبل ويقسم الاستثمار الى قسمين:-

- استثمار في رأس المال المادي او العيني وهو عبارة عن الاستثمار في المشروعات مختلفة مثل المباني والمشاريع

- الاستثمار في رأس المال البشري وكان يعتقد سابقاً ان الاستثمار الحقيقي يرجع الى الاستثمار في رأس المال المادي

(الآلات والمعدات) ولكي يتمكن المجتمع من زيادة دخله لابد ان يوجه جزءاً من دخله للاستثمار في رأس المال المادي وكان يعتقد ايضا ان زيادة الناتج المحلي او النمو الاقتصادي يرجع الى الزيادة التي تحصل في عدد العمال وكان ينظر الى التعليم على انه نوع من انواع الاستهلاك الذي ينقص ثروة المجتمع ولكن تعمق الاقتصاديون في موضوع التعليم في زيادة ثروة المجتمع ومن امثال هؤلاء الاقتصاديين آدم سميث و

1 - الركابي عبد الصمد الاستثمار في الانسان وأهمية رأس المال البشري في استراتيجية التصنيع الخليجية ، مجلة الاقتصادي 2007 العدد 33 ص37

ريكارديو ومالثوس والفرد مارشال² كما يعرف رأس المال البشري بأنه الرصيد المتراكم من المعرفة والمهارة والخبرة والقدرة على الابتكار في الدولة في لحظة زمنية معينة ومدى الافادة منها في زيادة الانتاج ويتضمن هذا المفهوم ثلاثة ابعاد. البعد الاول هو الرصيد المتراكم في الدولة في لحظة زمنية معينة من الافراد الاصحاء والمؤهلين والمنتجين، والبعد الثاني هو الخصائص التعليمية الصحية للأفراد الاصحاء المؤهلين للدخول في سوق العمل بينما يركز البعد الثالث على مدى الافادة من الرصيد المتراكم في زيادة الانتاج ومساهمته في تلبية متطلبات التنمية³ ويقف شولتز في طليعة الاقتصاديين الذين اكدوا اهمية المال البشري بالتأكيد على ضرورة عد مهارات ومعرفة الفرد شكلاً من أشكال رأس المال الذي يمكن الاستثمار فيه لأن هذا النوع من الاستثمار يحقق معدلات نمو أسرع من رأس المال المادي وبنى شولتز مفهومه لرأس المال البشري على فروض أساسية هي.

- 1- ان النمو الاقتصادي يرجع اساسا الى الزيادة في المخزون المتراكم لرأس المال البشري
- 2- ان الاختلافات في الايرادات المتحققة تعود الى الاختلافات في مقدار الاستثمار في رأس المال البشري
- 3- ويمكن تحقيق العدالة في توزيع الدخل من خلال زيادة نسبة رأس المال البشري وعلى الرغم من التداخل الكبير بين مفهوم تنمية القدرات البشرية ومفهوم تنمية رأس المال البشري فان الاول يعني تطوير القدرات البشرية وتحسين نوعية عرض العمل⁴ اما مفهوم تنمية راس المال البشري فيعني بدور رأس المال البشري كعنصر انتاجي اي كوسيلة لزيادة الانتاجية والنمو الاقتصادي ويهتم بكيفية تحسين ظروف الطلب على العمل⁵

ثانياً- الأمن البشري سمة لتحقيق التنمية البشرية

لم يتوصل المجتمع الدولي الى تعريف متفق عليه لمفهوم الامن الانساني او حتى توافق حول مضمونه فهو احد المفاهيم التي بدأ تداولها مع نهايات القرن الماضي بهدف مراجعة المفاهيم امنيا في ظل التطورات الدولية خلل ونقص الجماعي من قبل عدد كبير من الدول والمنظمات الحكومية حيث انبثقت الرؤى حول ضرورة ايجاد مبدأ الامن الذي يواجه التحديات الجديدة الخاصة ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية فجاء مفهوم الامن الانساني الذي يتمحور حول ضمان امن الافراد ليعمل الى جانب التصورات الامنية التقليدية وكانت البداية الفعلية لتصعيد النقاش عن الامن الانساني لدى برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP الذي اكد ان محور الامن يجب ان ينتقل الى ضمان امن الافراد من المخاطر المتنوعة وفي مقدمتها الامراض والارهاب والفقر وغيرها وذلك عن طريق تحقيق التنمية واصلاح المؤسسات الدولية وعلى رأسها الامم المتحدة و المنظمات الحكومية وتحقيق الامن الانساني من خلال الاستثمار في رأس المال

2 - الغنزي بو سعد نعمة ، و نغم حسن ، رأس المال الفكري - مفاهيم ودراسات اقتصادية ، العدد (2) السنة الثالثة 2001، ص42

3- العربي اشرف، رأس المال البشري في مصر ، المفهوم والقياس ، مجلة البحوث الاقتصادية العربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة، 2007، العدد (39)ص72

4- World Bank (1991)Adjustment leading An Evaluation of Ten years of Experience 'washington

5- الامام محمد محمود ، التنمية البشرية في الوطن العربي مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، العدد 2007، 42، ص330

البشري حيث تتحقق حقوق الانسان و الامن الشخصي والامن الوظيفي والامن الغذائي و هذا يعزز التنمية البشرية ويدفع النمو المستدام الى الامام .

وتابع برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP السير على درب هذه الخطوة مع تقدير التنمية البشرية الذي اصدره عام 1994 مؤكدا فيه انه ثمة تهديدات جديدة يجب اخذها بالحسبان وايجاد اليات مناسبة لمواجهتها فمفهوم الامن يجب ان يتغير من حيث مضمونه بالانتقال من الامن الذي يتركز على السلامة الاقليمية والاستقلال السياسي للدولة الى الامن الذي يتركز على أمن الافراد من حيث الية تحقيقه فلا بد من الانتقال من ضمان الامن عن طريق التسليح الى ضمان الامن عن طريق تحقيق التنمية المستدامة⁶ .

وقد عرفت لجنة الامن الانساني هذا المفهوم على انه " حماية الجوهر الحيوي لحياة البشر بطرائق تعزز حريات الانسان وتحقيق الانسان لذاته" ورأت ان الجوهر الحيوي لحياة البشر هو مجموعة من الحقوق والحريات الاولية التي يتمتع بها الافراد وضمان حياتهم من اوضاع قاسية قد يجدون انفسهم فيها ومن التهديدات واسعة النطاق ورأت اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول في تقريرها الصادر عام 2001

عن مسؤولية الحماية الا ان الامن الانساني يعني امن الناس اي سلامتهم البدنية ورفاهيتهم الاقتصادية والاجتماعية واحترام كرامتهم وقدرهم كبشر وحماية حقوق الانسان المملوكة لهم وحرياتهم الاساسية⁷ ورأى Ramesh Thakur من جامعة الامم المتحدة ان كل ما من شأنه تحسين نوعية حياة الافراد والمجتمع والدولة وهو خطوة لتحقيق الامن الانساني سواء ذلك بالتمكين الاقتصادي ام الاجتماعي ام السياسي⁸ .

بدأ مفهوم الامن الانساني بالظهور في اجندة جامعة الدول العربية عام 2006 وعملت الجامعة عام 2004 على استضافة فعاليات اطلاق النسخة العربية لتقرير الامن الانساني والصادر عن لجنة الامن الانساني كما عقدت العديد من المؤتمرات حول الامن الانساني كمؤتمر الامن الانساني في المنطقة العربية الذي حرص على مناقشة قضية الامن الانساني في المنطقة العربية في اطار الحرص العربي على مواجهة التحديات التي تواجه الامن الانساني في الوطن العربي وتتمثل ب :-

- التخلص من الارهاب الذي يهدد الامن الانساني في كل مكان والقضاء عليه نهائيا
- وضع حد للاحتلال الذي لا تزال العديد من الاراضي العربية ترزح في ظله بما يتركه ذلك من اثار في النواحي الحياة كلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة ككل.
- ارساء اليات تضمن مشاركة ديمقراطية للأفراد كافة وضمان حقوق الانسان.
- تحقيق التنمية المستدامة في ظل تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية .

6 - غاده علي موسى، النظر في استراتيجيات الامن الانساني في المنظمة العربية مختارة من المؤتمر الدولي للامن الانساني في الدول العربية مختارة من المؤتمر الدولي للامن الانساني في الدول العربية 14-15/ 2005/3، عمان ، الاردن نشر من قبل منظمة اليونسكو 2008 ص 28

7- Alice Edwards, human security and the rights of refugees transcending territorial and disciplinary borders michigan journal of international law , vol.30 p763

8- د. بشير الشورو الاطر الاخلاقية والمعيارية والتربوية في الدول العربية منظمة اليونسكو 2005، ص19

ثالثا- نظريات الاستثمار في رأس المال البشري واهدافها

ظهرت نظرية رأسمال البشري مع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات على يد الاقتصادي منيسر جاكوب وهو اول من استخدم عبارة الرأسمال البشري في مقال نشره سنة (1958) لكن الظهور الحقيقي للنظرية الجديدة كان من خلال مقال الاستثمار في رأس مال البشري الذي نشره الاقتصادي دور شولتز 1961. وبحسب هذه النظرية تعد الموارد البشرية مقام رأسمال لها اهمية الموارد الاخرى نفسها وتسير بالمبادئ نفسها وان الاستثمار في العنصر البشري هو كل انفاق استثماري على التربية والتعليم يؤدي الى زيادة انتاجية الافراد الذي يحصلون على التعليم وبالتالي زيادة دخلهم ورفع مستوى معيشتهم وتوضيح ما هي اهمية واهداف ومبررات تحول التعليم نحو اقتصاد المعرفة و سوف نتناول هنا اهم النظريات التي تناولت الاستثمار في رأسمال البشري ومنها:

1- نظرية جاكوب منيسر (1974 – 1958 – Jacob mincer)

2- نظرية رأس المال البشري ثيردور شولتز (1961 , Schultz)

3- نظرية راس المال البشري بيكر (1964 becker)

1- نظرية جاكوب منيسر 1958 – 1974 Jacob mincer

1- الافتراضات الاساسية لنظرية جاكوب منيسر/ اعتمدت نظرية منيسر الافتراضات الاتية
أ- ان طول مدة التعليم او التدريب هي المصدر الاساسي لتفاوت دخول العمال وان التدريب يرفع انتاجية العمل الا ان التدريب يتطلب التضحية بالدخل الحالي من اجل دخل اعلى في المستقبل ويقنع الافراد عند اتخاذ قرار التدريب زيادة دخولهم في المستقبل تعويضهم عن كلفة التدريب ويفترض اقتصاد كلفة التدريب على كلفة الفرص البديلة (اي الدخل الذي سيحصل عليه الفرد اذ لم يلتحق بمؤسسات التدريب) وعدم اتخاذ قرار للتدريب جديد بعد انقضاء مدة التدريب الاولى وان يبقى تدفق الدخل المستقبلي ثابتا بعد مدة من التدريب الاولى خلال المدة العملية .

ب- يفترض ثبات سعر الفائدة عندما يستخدم من قبل الافراد في حسم التدفقات المستقبلية⁹
ج - في ظل سوق تنافسية يكون للأفراد حرية الاختيار والانتقال من وظيفة الى اخرى بشرط الا يوجد فارق بين المتعلمين في السوق من حيث الذكاء او المواهب الموروثة ويمكن لكل شخص الافتراض من السوق المالية بشروط متكافئة تنطبق على جميع الافراد في السوق (تكافؤ لفرص الافتراض)¹⁰.

2. الاطار العام لنظرية جاكوب منيسر

عند تمثيل معادلة رأس المال البشري بالشكل النيوكلاسيكي البسيط تأخذ الصيغة الاتية

$$R = F(S, X) \dots \dots \dots (1)$$

R = مستوى الاجور (معدل العائد الاقتصادي)

S = سنوات الدراسة ، X = سنوات الخبرة

9 -علي عبد القادر فياض، معدلات العائد على التعليم العربي للتخطيط بالكويت ، السنة الثامنة ، العدد التاسع والسبعون ، كانون الثاني 3009ص3
10 جيهان حسني و د سليمان قدسي ، الاستثمار في رأس المال البشري ودور العمالة في الكويت ، مجلة المستقبل العربي ، السنة التاسعة ، العدد السابع والثمانون ، ايار، 1986، ص107

توضيح صورة الانموذج: ان مستوى الاجر او معدل العائد الاقتصادي يعتمد على سنوات الدراسة وسنوات الخبرة وكلاهما مؤثران جيدان للإنتاجية اي توجد علاقة ايجابية بين كل من سنوات التعليم والخبرة المكتسبة \times والاجر (العوائد الاقتصادية فهناك اثر للتعليم والخبرة ينعكس من خلال هيكل الاجور والرواتب فكل مستوى تعليمي يشير الى وجود مستوى معين من المهارة يتم بموجبه تحديد الاجر (العائد) اما الالية التي بها ابعد الأثر الكمي للتعليم تكون من خلال توافر بيانات عن الاجور المتوقعة من الاستثمار في التعليم تمتد لسلاسل زمنية ولكن لصعوبة هذه البيانات لجأ بعض الاقتصاديين الى استخدام

البيانات المقطعية التي تقارن بين الافراد المختلفين في الاعمار وقد استخدمها جاكوب منيسر عند تقدير العوائد الاقتصادية وبناء على الافتراضات المذكورة سابقاً وضع منيسر أنموذجه على وفق صيغته الآتية

$$Lny = Lny_0 + rS + B_1x + B_1x^2 + e$$

العمل وهو دالة خطية في سنوات الاستثمار او التحصيل العلمي

y الدخل الفردي

y_0 الدخل الرجعي (الخدمة)

S عدد سنوات الدراسة ، X سنوات الخبرة

E_i المتغير العشوائي

اما السبب في اخذ منيسر لمربع سنوات الخبرة فيرجع افتراض النظرية الى ان الخبرة تكلفه تزداد مع تقدم العمر لسببين هما

1- عند التقدم في العمر يتبوأ المتعلم مركزاً عالياً نسبياً في السلم الوظيفي

2- عند التقدم في السن تقل عدد السنوات المتاحة امام الانسان لاسترداد نفقات التدريب واكتساب الخبرة عند الكبر اي انخفاض الجدوى من الخبرة عند الكبر بسبب قرب الانسان من حالات التقاعد

واصبحت دالة الدخل بحيث تستخدم في تقدير معدل العائد على مختلف مستويات التعليم و ذلك باخذ متغير وهمي (Dummy variable) لهذه المستويات بحيث شكل الدالة يكون على النحو الآتي¹²

$$INT = a + b_k dk + cx - fx^2 + e$$

b: معدل العائد من التعليم

k : مستوى التعليم

d , c , F : معاملات يراد ايجادها

E : حد الخطأ العشوائي

يتم تقدير معدل العائد على المستوى التعليمي وذلك بطرح معامل المتغير الوهمي لمستوى معين وذلك بطرح معامل المتغير الوهمي لمستوى تعليمي سابق من معامل تقدير المتغير الوهمي لمستوى تعليمي معين

وقسمة الحاصل على عدد سنوات الدراسة لمستوى تعليمي معين

11 – Jacob mincer, on the –jop training: cost returus and som implication, journal, of political economy , vol ,lxx, October part2 1962. Pp50-79

12 - جيهان حسني وسليمان القدسي ، مصدر سابق، ص117

3. فكرة نظرية جاكوب منيسر

- 1- تتولد علاقة موجبة بين الاستثمار في العنصر البشري والدخل (عائد التعليم) بحيث تؤدي زيادة الاستثمار في العنصر البشري الى زيادة الدخل
- 2- يشمل هذا الاستثمار في اتجاهين
أ- الاستثمار في التعليم يكون من خلال الانفاق عليه
ب- الاستثمار في التدريب والتمرن على الاداء في هذا الاتجاه طرح منيسر ثلاثة اسئلة تطبيقية اساسية وهي :

- ما مدى الزيادة في تخصيص الموارد على عملية التدريب
 - ما هو معدل العائد المتأتي من الصيغة الدالة من قبله للاستثمار في العنصر البشري
 - ما مدى فائدة المعرفة بشأن مثل هذه الاستثمارات في تفسير سمات معينة لسلوك قوة العمل
- 3- يضم الاستثمار في راس المال البشري تكاليف تقسم الى قسمين
أ- تكاليف التفرغ للتحصيل العلمي
ب- كلفة الفرصة البديلة
 - 4- قرار الاستثمار الرشيد اذ تتحقق الرشادة في الاستثمار عندما تكون القيمة الحالية لزيادة الدخل (العائد) اكبر من او تساوي القيمة الحالية لتكلفة الاستثمار اذ انه اذا اراد الفرد الاستثمار في نفسه من خلال زيادة مستوى تعليمه وذلك لزيادة العوائد المستقبلية فهو يتخذ القرار بشأن مواصلة الدراسة في احدى الكليات حيث يكون في حالة مقارنة التكاليف بالعوائد المرتبطة بأربع سنوات اضافية يقضيها في التعليم ولتطوير مهاراته ومستواه التعليمي فكل مستوى تعليمي يشير الى مستوى معين من المهارة تنتج في المدرسة او الكلية وتكون قابلة للتسويق ولها موضع طلب في السوق والعمل على ان تكون سوق تنافسية وهناك عامل مؤثر في مهارة الفرد ونتاجيته هو التدريب المكمل لعملية التعليم والذي يعكس الاثر ايجابي في الاجور فكلما يرتفع مستوى التدريب تزداد اجور الفرد بعد الانتهاء من الدراسة يقوم الفرد بتسويق مهاراته الى سوق العمل⁽¹⁾ ويتم تحديد الاجر بحسب المستوى التعليمي الحاصل عليه وفاقاً لقوانين التشغيل المعتمدة وهذا ما يحصل عند التعيين لأول مرة من البدء في الحياة العملية يتم تطوير المهارات عن طريق التدريب في اثناء العمل الذي يوثر في تحديد الدخل المستقبلي تقدير العائد الاقتصادي لذا يتم الاستثمار في التدريب اما داخل المؤسسة او خارجها فبالنسبة للموظف الجديد الذي يقبل ان يتعاقد مع المنشأة تقوم بتدريبه من خلال الاشهر الاولى من تعيينه مقابل الحصول على اجر اقل من الاجر المثالي الذي يحصل عليه خارج هذه المنشأة فيما لو عمل في منشأة اخرى .
- وفي واقع الامر قيام الموظف بهذا تعد استثماراً ذاتياً يحقق له مردود (عائد اقتصادي) في المستقبل يزداد دخله اثر اكتساب المهارات الجديدة برغم من تحمله كلفة تمثلت بقبوله الاجر المنخفض طيلة مدة التدريب لكن من خلال التضحية اكتسب مهارة ترفع من دخله وعليه يكون قرار الاستثمار الذي قام به الموظف قراراً رشيداً اذا كان يتفق مع المبادئ الاساسية لنظرية راس المال البشري وهي مقارنة القيمة الحالية لزيادة الدخل المادي من خلال عمله والمرتبة على هذا التدريب الذي قام به اكبر او يساوي تكلفة التدريب المتمثلة بانخفاض أجره طيلة مدة التدريب عندما يكون قرار الاستثمار رشيداً ومجزياً .

ثانياً ، نظرية رأس المال البشري شولتز: 1902 – 1998

حاول شولتز تقديم تفسيرات أكثر فاعلية لتفسير الزيادة في دخل الافراد من خلال محاولته تحويل الانتباه من مجردا اهتمام بالمكونات المادية لرأس المال الى الاهتمام بتلك المكونات غير المادية اطلق عليها (راس المال البشري حيث قال في الملتقى الثالث والسبعين للجمعية الاقتصادية في سان لويس بتاريخ 28 كانون الاول 1960 عن الاستثمار في رأس المال البشري (ان اكتساب الفرد الكفاءة والمعرفة يعد شكلا من اشكال رأس المال) ويصبح نموه خاصية مميزة للنظام الاقتصادي كما لو ان تزايد الدخل القومي يفوق بكثير تزايد الارض وساعات عمل اليد العاملة والرأس مال المادي ولهذا فالاستثمار في رأس المال البشري قد يكون التفسير الرئيس لهذا الفرق و اكد شولتز على نفقات التعليم والصحة و الهجرة الداخلية نفقات استثمارية للافادة من فرص افضل للعمل على عكس ما كان سائدا من قبل اذ تعد نفقات استهلاكية ويرى بانه على الرغم من توافر العوامل المساعدة على زيادة الانتاجية فالاستثمار المستمر في الافراد وفي تعليمهم هو الذي حقق زيادة الانتاجية وصنف شولتز اشكال الاستثمار في رأس المال البشري الى خمس مجموعات هي الصحة والتدريب والتكوين في مكان العمل والتعليم والهجرة والتنقل من أجل الافادة من فرص عمل افضل اذ ركز في تحليله على التعليم لكونه شكلا من اشكال رأس المال البشري بذاته، لأنه يمكن ان يفسر الجانب الاكبر من التغيرات والاختلافات في ظل دخل الفرد والمجتمع (ان جاذبية هذا الشكل من اشكال رأس المال البشري (يقصد التعليم) وان معدل زيادته يمكن ان يكون مفتاحا لفك لغز النمو الاقتصادي. وافترض ان التعليم هو اساسي وضروري لتحسين القدرة الانتاجية وكفاءة العاملين من خلال زيادة مستوى المخزون المعرفي للقدرة المنتجة اقتصاديا .

ثالثاً ، نظرية الاستثمار في رأس المال البشري عند غازي بيكر: 1930 .2014

انطلق الاقتصادي الامريكي بيكر من اعمال شولتز ومنيسر لوضع نظرية الاستثمار في رأس المال البشري ويدرج بيكر ضمن الاستثمار في رأس المال البشري كل النشاطات التي يمكن ان تنمي الموارد البشرية سواء كانت على شكل مداخيل نقدية أو ماذا من بين انواع الاستثمارات¹³

1- التعليم 2- التدريب في مكان العمل 3- الهجرة 4- الصحة

وتحاول نظرية بيكر الاستثمار في رأس المال البشري بتقديم التفسير العلمي والنظري والتحقق التجريبي للفرضيات والملاحظات الاتية:

- الاجر المثالي للعامل يتناسب طرديا مع مستوى الكفاءة
- معدلات البطالة تتناسب عكسيا مع مستوى كفاءة العمل
- الافراد الموهوبون يتعلمون ويكتسبون انواع التدريب المختلفة اكثر من غيرهم
- تقسيم العمل يرتبط ارتباطا وثيقا بحجم وسعة سوق العمل في حد ذاته وبناء على ما تقدم اصبحت دالة الدخل تحتوي على سنوات التعليم والخبرة في ضوء ما توصلت اليه مجموعة من النظريات والدراسات وتركيزها الاحادي على مجال محدد مثل التدريب لوحدته والتعليم او التي ركزت على

¹³ - جيهان حسني وسليمان قدسي ، مصدر سابق ، ص115

قرارات الاستثمار بواسطة الافراد، اذن نظرية جاكوب منيسر قد اهتمت بمجموعة من الابعاد وطورت نظرية رأس المال البشري وما يترتب عليه من عائد اقتصادي من خلال عمليتي التعليم والتدريب وتأثيرهما في التنمية الاقتصادية¹⁴

المبحث الثاني / تحديات الاستثمار البشري في العراق اولاً. تحديات النمو السكاني.

من التحديات التي تواجه خطط التنمية في اي بلد هو ارتفاع معدل النمو السكاني فقد يشكل عامل ضغط امام تنفيذ هذه البرامج والخطط وما يربط ذلك بتوفير الموارد المادية والبشرية المتاحة التي تستثمر لترجمة هذه البرامج والخطط الى واقع ملموس ، وقد يكون النمو السكاني متغيرا ايجابيا في العلاقة الدالية بين السكان والتنمية عندما تكون الموارد المادية والبشرية متاحة وبصورة خزين غير مستمر وبشكل غير محدود له القدرة على المساهمة الفاعلة في تحقيق خطة التنمية وفي جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية عندها ستكون الزيادة في حجم السكان عاملا ايجابيا في عملية التنمية الاقتصادية¹⁵ تعكس نتائج الاحصاءات السكانية الى ان معدل النمو السكاني في العراق قد بلغ (3.2%) في اثناء المدة (1977-1987) وانخفض الى (2.9%) في اثناء المدة (1987-1997) جراء الظروف الاقتصادية التي صاحبت فرض الحصار الاقتصادي التي ادت بدورها الى تراجع وتدني الخدمات الصحية والاجتماعية ، اذ اظهرت نتائج التعداد لسنة 1997 بان عدد السكان قد بلغ (22046) مليون نسمة وتزايد الى من (24085) مليون نسمة لسنة 2000 الى 2002 ارتفع الى (27139) مليون نسمة في عام 2004 والى (30577) مليون نسمة للسنة 2008 وارتفع الى (31664) مليون نسمة للسنة 2009 وارتفع الى (34323) مليون نسمة للسنة 2011 وارتفع الى (36185) مليون نسمة للسنة 2012 وبمعدل نمو سكاني (3.8%)

لجدول (1) يوضح تطور السكان في العراق والتركيب النسبي ومعدلات النمو (1977-2012)

معدل النمو %	التركيب النسبي %		السكان بالآلاف	السنوات
	اناث	الذكور		
3.3	48.5	51.5	12000	1977
3.2	48.6	51.4	16335	1987
2.9	50.2	49.8	22046	1997
3.0	50.0	50.0	24085	2000
3.0	49.8	50.1	25565	2002
3.2	49.7	50.2	27139	2004
3.4	49.7	50.3	30577	2008
3.6	49.7	50.2	31664	2009
2.6	49.7	50.3	32481	2010
2.6	49.7	50.4	34325	2011
2.8	49.7	50.7	36185	2012

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية

14 - جمال اسد مزعل ، الاعتبارات الاقتصادية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ، 1985، ص135
15 - ابراهيم مشورب ، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث ، دار المنهل اللبناني ، الطبعة الاولى بيروت ، لبنان 1997 ص52

ثانيا. ربيعة الاقتصاد العراقي

يبقى النفط بمقام العمود الفقري لاقتصاد العراق الريعي لأن عوائد النفط في العراق بعد عام 2003 طغت على موازناته وفي هذا الاطار سعت الحكومة العراقية الى تطوير وتحسين الصناعة النفطية لأهمية هذا المورد الحيوي للاقتصاد العراقي. وهو بكل تأكيد مؤهل ليؤدي هذا الدور لامتلاك العراق مخزون نفطي كبير يصل الى اكثر من (140) مليار برميل نفط مؤكد، وذلك استنادا الى الاحصاءات والمعلومات العالمية ويتوزع هذا الاحتياطي بدوره على (73) حقلا عراقيا بحسب تقديرات الخبراء النفطيين¹⁶ فضلا عن انخفاض كلف انتاج النفط العراقي الى ما بين (1.5 - 2) دولار للبرميل الواحد وهي تعد من بين الاوطأ عالميا بما في ذلك نظيرتها في دول منظمة الاوبك.¹⁷

كما يمتلك العراق الخيرات الواسعة في مجال الصناعة النفطية بعد عودة الكثير ممن هاجروا في اثناء فترة حكم النظام السابق من الفنيين والخبراء وليس ادل على ذلك من سيطرة الملاكات العراقية العاملة في شركة نفط الجنوب وبنسبة (100%) على الانتاج من حقول غرب القرنة خلال فترة الحصار الاقتصادي.¹⁸ فضلا عن امتلاك العراق لأكثر من 3000 مهندس نفط وجيولوجي وبخبرة علمية لا تقل عن 15 عام بإمكانها ان تقدم المزيد لصناعة النفط العراقية اذ ما وجدت الاهتمام والتشجيع كما ان كليات الهندسة في جامعات العراق بدأت ومنذ اربعين عاما برفد الصناعة النفطية بتخصصات هندسة النفط والكيمياء.

وفي اطار هذا الاستثمار سعى العراق الى الاستعانة بالخبرات الاجنبية من خلال تعاقد مع العديد منها رغبة في تطوير صناعته النفطية بعدما ارغم على المضي قدما في هذا المسلك ونظرا للأضرار الكبيرة التي لحقت بمنشاته النفطية وحقوله الممتدة من شماله الى جنوبه بسبب الظروف غير المستقرة التي مرت على البلد وما سببته من اضرار بصناعة النفط العراقية فضلا عن عمليات التخريب التي طالت انابيب النفط المتوجهة الى ميناء جيهان التركي وكذلك عمليات التهريب والقرصنة على الحقول وغير ذلك من الآثار السلبية التي خلفتها هذه الاوضاع غير المستقرة على وضع البلد بصورة عامة وثروته النفطية بصورة خاصة. زد على ذلك الاقتصادات الربيعية التي تتسم بكثافة الاستخدام لرأس المال وهذا يكون واضحا في الدول النفطية اكثر من غيرها من الدول المصدرة للنفط.

ثالثا. ارتفاع نسبة البطالة

تعد البطالة من المشكلات المعقدة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وهي تعبر عن العجز في البنى التحتية وتراجع في الاداء الاقتصادي نتيجة لتراجع دور الدولة وانسحابها من ميدان الانتاج وانشغالها في تغطية النفقات العسكرية واهمالها بقية القطاعات الاقتصادية فالبطالة مع انها تمثل هدرا بالموارد البشرية فلها اثار اقتصادية واجتماعية خطيرة لما يرافقها من تدهور دخل الفرد وتعميق حال الركود الاقتصادي وتبرز خطورتها في هجرة الكفاءات العراقية الباحثة عن العمل ولها كذلك اثار اجتماعية تهدد عملية

16 - احمد جاسم جبار الياسري ، النفط ومستقبل التنمية رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة، 2009، ص129
17- كامل كاظم بشير الكناني، ارجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل، نظرة في التحليل الاستراتيجي، دار الكتب- الوثائق ، الطبعة الاولى ، بغداد 2013، ص385-388
18- رحيم حسوني زيارة سلطان دور العوائد النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (1951-2008) اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد، 2010، ص102

الاستقرار الاجتماعي من خلال تقشي الاعمال غير المقبولة اجتماعيا والتسرب من الدراسة الا ان التأثير الاكبر هو في مستويات الفقر الذي هو نتاج للظروف التي مرت بالبلد ولان الفقر ظاهرة مركبة ومعقدة لكونها ترتبط بظواهر لا تقل اهمية عن اهمية البطالة والامية وتردي الوضع الصحي وتنشأ البطالة من عدم التوازن بين عرض العمل والطلب عليه حيث ان عرض العمل يميل على العموم الى الثبات تقريبا في الابد القصير والطلب على العمل يميل الى التغير لذلك فالبطالة لا بد ان تظهر بأي اختلال في عرض العمل والطلب عليه وعدم تكافئهما يفضي الى نشوء البطالة او بتعبير اخر عدم تكافؤ بين عناصر الانتاج (راس المال والعمل) ينجم عنه ما يسمى بمشكلة البطالة وفي ضوء هذا التعريف يمكن تعريف البطالة بانها تعطيل الاشخاص الراغبين في العمل والقادرين عليه والبطالة تعد مؤشرا رئيسا للأداء الاقتصادي فالاقتصاد الذي يعاني من بطالة عالية ودائمة يفقد موارده المنتجة ويكون نتاجه دون المستوى التوازني والابقاء على البطالة بمستوى متدن هو واحد من الاهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية¹⁹.

وتعد البطالة من اولى المشكلات التي واجهت الاقتصاد العراقي بعد 2003 وتعود اسباب البطالة الى اسباب عديدة من اهمها حل بعض الوزارات مثل الاعلام والدفاع وبعض الهيئات العاملة وتسريح منتسبيها وكذلك القطاع الخاص غير القادر على توليد فرص عمل جديدة بسبب انخفاض معدل استثماراته فضلاً عن سياسة الاغراق التي اجتاحت السوق العراقية مما حد من قدرة القطاع الخاص على المنافسة حيث السعر والنوعية مما زاد من توجه العاملين الى القطاع غير المنظم هذه العوامل وغيرها أسهمت في ارتفاع نسبة البطالة الذي بلغت عام 2003 (28.1%) من اجمالي القوى العاملة لتأخذ هذه النسبة بالانخفاض وبشكل تدريجي بسبب الظروف التي يمر بها البلد توجه الشباب الى الدفاع والاجهزة الامنية حتى وصلت البطالة (16.0%) عام 2013 من اجمالي القوى العاملة.

الجدول (2) نسبة البطالة من اجمالي القوى العاملة في العراق بحسب التركيب النوعي (2003-2013)

السنة	معدل البطالة %	
	ذكور	اناث
2003	30.2	16.0
2004	29.4	15.0
2005	19.22	14.0
2006	16.16	22.65
2007	9.9	22.6
2008	14.33	19.64
2009	11.2	4.0
2010	13.5	4.1
2011	9.2	20.7
2012	11.7	11.7
2013	11.7	4.2

المصدر وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نسبة البطالة من اجمالي القوى العاملة بحسب التركيب النوعي ذكور واناث

رابعا.تضاقم معدلات الامية

تعد الامية من معالم التخلف في الحضارة الحديثة اذ انها مرتبطة بالبنية الاجتماعية والنظام السياسي والاقتصادي للمجتمع بل هي حصيلة هذا التردي والتخلف في الاوضاع السياسية والاقتصادية للمجتمع كما انها عامل مؤثر وسبب فاعل في تكريس وتعزيز التخلف والتأخر في الانظمة وهذا يعني تقشي الامية يعد

19 - محمد الخصاونة وآخرون " الفقر والبطالة في الاردن"، الطبعة الاولى، عمان، 1998

اكبر معوق للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي فالأمية ظاهرة خطيرة تهدد امن البشرية وسلامتها²⁰ تعد الامية مشكلة عالمية تعاني منها معظم دول العالم بخاصة النامية فلايزال هناك 776 مليون امي في العالم تمثل النساء من بينهم 68% وهناك 75 مليون طفل لا يذهبون الى المدارس وتعرف الامم المتحدة الامية بانها عدم القدرة على القراءة والكتابة بأي لغة وبناءً على هذا التعريف فان 16% من عدد السكان العالم اميون وتأتي البلاد العربية في مرتبة متأخرة كثيراً عن المعدل المتوسط في مجموعة الدول النامية وقد بلغت نسبة الامية في عام 2005 نحو 35% من اجمالي سكان المنطقة العربية وبلغ عدد الاميين 70 مليون نسمة لتعادل النسبة بذلك ضعف المتوسط العالمي في الامية تقريباً كما لا تزال نسبة الامية عند الاناث ضعفتها عند الذكور وذلك على وفق احصائية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) وقد افاد تقرير الرصد العالمي للتعليم في سنة 2011 بأن عدد الاطفال غير الملتحقين بالتعليم في البلاد العربية يبلغ 6.188 مليون طفل كما ان (7 - 20%) من الاطفال الملتحقين بالتعليم يتسربون منه خلال المرحلة الدراسية الاولى .

وتعد الامية واحدة من اهم التحديات التي تعترض مسيرة التنمية البشرية في العراق لارتباطها بالعديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي تؤثر فيها وهناك علاقة قائمة بين ارتفاع نسبة التعليم وبين التقدم بمعناه الشامل فاذا كانت الامية مظهراً من مظاهر التخلف فان محوها ينبغي ان يصبح جزءاً لا يتجزأ من اي عملية تنموية فعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في مجال محو الامية وتعليم الكبار والتطور الكبير الذي عبر عنه انخفاض نسب الامية قبل عقدين مضت يلحظ تراجع وتفاوت هذه الجهود حيث اهميتها وحجمها واستمرارها ونتائجها اذ باننت تشكل العائق الاكبر في منظومة البناء التربوي والمعرفي بعد ان بلغ متوسط من هم بحالة امي (22.8%) من سكان 2012 وتتفاوت هذه النسبة وفاقا لاعتبارات النوع الاجتماعي اذ سجلت الامية ارتفاعاً بين الاناث (31%) بينما لدى الذكور (14.1%) وان نسبة الالمام بالقراءة والكتابة لدى الفئة العمرية (15 - 24) سنة (83.5%) عام 2012 بتغيير بسيط وبنفس المستوى عما كانت عليه عام 1997 والسبب في ذلك يعود الى التراجع الكبير الذي يشهده قطاع التعليم نتيجة الظروف السيئة اما على مستوى البيئة فقد بلغ عدد الاميين للفئة العمرية (15 - 45) سنة عام 2012 في المناطق الحضرية (2.088.184) بنسبة (16.91%) من عدد سكان المناطق الحضرية للفئة نفسها العمرية منهم (6663.612) ذكور ونسبتهم (10.64%) و (1424.537) اناث نسبتهم (23.31%)

20 - اسامه علي احمد طنّش ، اقتصاديات محو الامية واثرها في تنمية الموارد البشرية في جمهورية مصر العربية ، رسالة ماجستير ، جامعة عين الشمس ، مصر ، ص55

الجدول رقم (3) نسبة الاميين الى السكان في الفئة العمرية (15-45) فأكثر لعام (2012) في المناطق الحضرية بحسب الجنس والمحافظة في العراق

المحافظات	السكان 45-15 فأكثر حضر			نسبة الامية للذكور الحضر		نسبة الامية للاناث الحضر		نسبة الامية الكلية (حضر)
	مجموع	اناث	ذكور	نسبة %	عدد الاميين الذكور	نسبة %	عدد الاميين الاناث	
نينوى	1278806	677774	601031	14.50	87149	27.16	184089	21.21
صلاح الدين	400142	193373	206770	9.66	199966	20.76	40137	15.02
كركوك	641939	256816	385123	8.50	32737	29.54	75856	16.92
ديالى	429468	201333	228135	7.22	16472	19.94	40142	13.18
بغداد	395492	1994577	1959815	8.48	166256	19.36	386220	13.97
الانبار	486384	245810	240573	7.41	17836	19.72	48474	13.63
بابل	552645	296461	256184	8.18	20958	15.61	46269	12.16
كربلاء	455703	212100	743603	9.47	23077	22.70	48150	15.63
النجف	587420	293552	293868	13.56	39846	20.60	60459	17.08
القادسية	411392	187105	224287	11.10	24895	31.42	58795	20.34
المتشي	201812	90171	111641	11.54	12882	31.09	28034	20.27
واسط	450894	226320	224574	20.32	45635	38.34	86780	29.37
ذي قار	742406	351644	390762	8.88	34695	27.07	95030	17.47
ميسان	452202	227180	225022	11.99	26989	32.69	74270	22.39
البصرة	1301678	657421	644256	14.62	94220	23.10	151833	18.90
مجموع	12347282	6111638	6235644	10.64	663612	23.31	1424527	16.91

مصدر: الهيئة العليا لمحو الامية الجهاز التنفيذي ، حجم المشكلة بين الحضر والريف بحسب سنة 2011، قانون محو الامية رقم 23 وتعليماته

خامسا. عدم فاعلية منظمات المجتمع المدني

يعرف المجتمع المدني بأنه جملة من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل من اجل تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية حيث يسهم في صياغة القرارات خارج المؤسسات السياسية ولها غايات نقابية كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتقاء بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح اعضائها ومنها اغراض ثقافية كما في اتحادات الادباء والمثقفين والجماعات الثقافية والاندية الاجتماعية التي تهدف الى نشر الوعي وفاقا لما هو مرسوم ضمن برنامج الجمعية ومن الممكن ان نجد تعريفات عديدة للمجتمع المدني الا انها لا تخرج عن توافر عناصر اساسية يمثل²¹

العنصر الاول: بفكرة الطوعية او بكلمة المشاركة الطوعية التي هي بالاساس الفعل الاداري او التطوعي وبهذه الطريقة تتميز تكوينات وبنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة او المتوارثة تحت اي اعتبار

العنصر الثاني: هو ان المجتمع المدني منظم وهو بهذا يختلف عن المجتمع التقليدي العام بمفهومه الكلاسيكي اذ يشير هذا الركن الى فكرة (المؤسسية) التي تطال مجمل الحياة الحضارية تقريبا والتي تشمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن حيث هي منظمات اجتماعية تعمل في سياق وروابط تشير الى علاقات التضافر والتماسك والتنافس الاجتماعي واخر هذه العناصر يكمن في ضرورة النظر الى مفهوم المجتمع المدني لكونه جزءا من منظومة مفاهيمية اوسع تشمل مفاهيم فردية

21- محمد أحمد برواري " دور منظمات المجتمع في التنمية الاجتماعية " مطبعة زافا ، دهوك ، العراق، اذار 2007ص33

ظهر قطاع المجتمع المدني الذي يتكون من المنظمات غير الحكومية والجماعات ذات الطابع الديني والنقابات العمالية وجماعات الشعوب الاصلية والمنظمات الخيرية وجماعات المجتمعات المحلية وغير ذلك من المؤسسات والمنظمات كقوة رئيسة في عملية التنمية الدولية خلال العشرين عاما الماضية وشهد المجتمع المدني توسعا كبيرا من حيث نطاق عمله وحجمه وقدراته وذلك في اعقاب تنامي الانظمة الديمقراطية في جميع انحاء العالم فقد زاد عدد المنظمات غير الحكومية من (6000) عام 1990 الى ما يزيد على 50 الف عام 2006 كما اصبح لمنظمات المجتمع المدني دور بارز في تقديم المساعدات الانمائية على مستوى العالم كما ظهر من تقرير التعاون والتنمية الاقتصادي (OCED) والذي يشير الى تقديمها مساعدات تقدر بنحو (15) مليار دولار امريكي من تدفقات المساعدات الدولية حتى عام 2006 وازداد كذلك تأثير وقدره منظمات المجتمع المدني على تشكيل السياسات العامة على الصعيد العالمي خلال العقدين الماضيين ويتضح هذا النشاط حاليا عن طريق حملات الدعاية الناجحة التي استطاعت استقطاب الاف المؤيدين في شتى انحاء العالم حول قضايا معينة مثل حظر الالغام الارضية والغاء الديون وحماية البيئة ان النداء العالمي لمكافحة الفقر (GCAP) هو حملة من المجتمع المدني الدولي تدعو الى الاعفاء من الديون وزيادة المعونات للبلدان الفقيرة والذي يعد احدث الامثلة على نشاط المجتمع المدني المفعم بالحيوية واهميته وتشير الى ان هذه الحملة قامت في عام 2007 بتعبئة ما يزيد على 44 مليون مواطن للمشاركة في احداث وانشطة الوقفة احتجاجا على الفقر والتي نظمت في مختلف مدن العالم.

وتعد منظمات المجتمع المدني من المكونات الرئيسية لكل مجتمع ديمقراطي حديث لما تقوم به من دور حيوي في تعبئة الطاقات لخدمة الصالح العام والمساهمة الفاعلة في تحقيق التنمية والتقدم ويشمل في ادائه لمهامه على مزايا كبيرة وفوائد متعددة تشير الى اهمها :

1- ترسيخ الثقافة الديمقراطية والتربية على المواطنة من حرية ومسؤولية وتنظيم ومشاركة وحوار وتسامح واحترام الرأي الاخر وتعامل في اطار تنظيمي ومؤسستي وقانوني .

2- توسيع قاعدة المهتمين بالمصلحة العامة وتقوية الاحساس بالانتماء الوطني وزرع روح التطوع والمبادرة والعمل

3- في مجال الحد من بطالة رأس المال البشري تقوم منظمات المجتمع المدني بدراسة سوق العمل والتعرف على احتياجاته من التخصصات والمهارات المختلفة ثم تقوم بتوجيه الافراد نحو مجالات التعليم والتدريب والتي تناسب سوق العمل كما تقوم بتنفيذ العديد من برامج التدريب بخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تعمل على تزويد الباحثين عن العمل بالمهارات اللازمة للفرص المتاحة

زد على ذلك ان منظمات المجتمع المدني تسهم مساهمة فاعلة في العملية التنموية من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية اذ تؤدي تلك المنظمات دورا كبيرا في بناء القدرات وتنمية المهارات والتدريب بمختلف المجالات التنموية كالتخطيط الاستراتيجي وصياغة البرامج التنموية وتنفيذها وتوسيع سبل المشاركة فيها وبهذا تمثل شريكا مع الدولة والقطاع الخاص في العملية التنموية²²

22 - عباس فاضل محمود ، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق، الوحدة التربوية لدراسات السلام وحقوق الانسان ، كلية التربية ابن رشد، العدد 203، السنة 2013، ص615.

ففي العراق قبل التاسع من نيسان 2003 لم يكن هناك اي منظمات مجتمع مدني لما تعنيه هذه المنظمات من نشاطات تأثير في حياة الافراد وهذا يرجع الى عدة اسباب منها لم يكن النظام السابق يسمح بممارسة اي نشاط خارج انشطة الحزب الحاكم او الانشطة الموجهة من قبل الحكومة وهذا يتنافى مع طبيعة عمل منظمات المجتمع المدني واهدافها واليات عملها

وبعد عام 2003 ظهرت العديد من منظمات المجتمع في العراق وعلى الرغم من الدور الكبير الذي تؤديه تلك المنظمات في تدريب اعداد كبيرة من الخريجين وتوفير الدعم القانوني للفئات المهمشة وترسيخ مبدأ السلام والتعايش السلمي وثقافة حقوق الانسان والمساواة في النوع الاجتماعي وهناك جملة من التحديات اسهمت بشكل في تراجع منظمات المجتمع المدني وجعلها منظمات غير فاعلة ومن ابرز تلك التحديات²³

1- غياب الامن بجميع جوانبه الامن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي
2- انتشار المفاهيم والاعراف القبلية والعشائرية التي من الصعوبة ان تتقبل الاسس الجديدة لبناء المجتمع المدني

3- يمثل التمويل أحد اهم الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني وتحد من فاعلية دورها ففي سعيها لتوفير التمويل اللازم لتحقيق الاهداف التنموية قد تضطر هذه المنظمات للابتعاد عن الاوليات الوطنية في سبيل جذب واستقطاب تمويل الجهات الداعمة ذات الاولوية المختلفة

المبحث الثالث / سياسات مقترحة للارتقاء بواقع وأسمال البشري في العراق اولا. سياسة سكانية مستجيبة للتنمية البشرية

تمثل السياسة السكانية مجموعة المبادئ والاهداف التي تتبناها الدولة بالنسبة لقضايا السكان والتي تهدف التأثير في اتجاه ومستوى التغيرات السكانية وتشمل تلك التغيرات النمو السكاني وعناصره الرئيسية اي الخصوبة والوفاة وكذلك تشمل التوزيع الجغرافي للسكان داخل البلد والتحركات السكانية عبر الحدود الوطنية اي الهجرة الى الخارج والهجرة الوافدة وكذلك التركيب السكاني والتغيرات الحاصلة فيه كفتوة الشباب او الزيادة في اعداد المسنين ومن شأن السياسة السكانية ايضا توجيه الاهتمام الى بعض الفئات العمرية كالأطفال والشباب وكذلك المجموعات مثل ذوي الاحتياجات الخاصة او المعوقين²⁴ على مستوى العراق لم يتبين اي سياسة سكانية معلنة فقد ظلت ولمدة طويلة النظرة الى النمو السكاني في العراق من قبل صانعي السياسات الاقتصادية والتنموية في العراق على انها ارقام مجردة ولم تأخذ بالحسبان حقيقة الارتباط والتكامل بين السكان والتنمية فلم يتم التصدي للنمو السكاني ولم تعتمد سياسات ذات رؤية مستقبلية تهدف الى استدامة التنمية والحفاظ على حقوق الاجيال القادمة فمع زيادة السكان يزداد الطلب كميًا على مجمل الاحتياجات المعيشية من الماء والغذاء والطاقة والسكن والتشغيل والصحة والتعليم والترفيه ويتطور هذا الطلب مع تسارع عمليات التنمية وتطلع السكان لتحسين مستوى معيشتهم وانماط استهلاكهم ويؤدي هذا الضغط المتزايد على الموارد اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات الى استنفاد الموارد وانخفاض انتاجيتها²⁵ كما

23 - مصدر سابق ص616.

24- وزارة الشؤون الاجتماعية، اللجنة الوطنية الدائمة للسكان، الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية في لبنان، 2001، ص4

25 - اللجنة الوطنية للسياسات السكانية "حالة السكان في العراق 2010، التقرير الوطني حول حال السكان في اطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان، الاهداف الانمائية، ص38

ان عدم اشتراك العراق بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994 يمثل غيابا رسميا للسياسات السكانية في العراق علما ان اهمال السكان وعلاقته التبادلية كمتغير مؤثر في حركة عناصر الاقتصاد الكلي وتركيبه النشاط الاقتصادي و توازن سوق العمل وانماط التشغيل ومعدلات واتجاهات البطالة واشكالها قد أسهم في ترسيخ قناعة مبدئية تنطلق من حقيقة مفادها ان اية معالجة للتحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي سواء في الظروف الراهنة أم المستقبلية لا يمكن ان تأخذ مداها خارج اطار رؤية واضحة وتشخيص موضوعي لقضايا السكان²⁶ الا ان العراق اكتفى بوضع مؤشرات سكانية فقط وتكليف الوزارات المعنية باعدادها بحيث تتولى وزارة التخطيط اعداد المؤشرات العامة للسياسة السكانية في العراق وتنسيق خطط وبرامج وفعاليات الجهات ذات العلاقة بالسياسات السكانية وعقد ندوات دورية بالتنسيق مع الجهات المعنية لمناقشة البحوث التي تتعلق بمسيرة السياسة السكانية في العراق والعقبات التي تواجهها والحلول المقترحة بينما تولت وزارة التربية توجيه المناهج التربوية والكتب والمقررات الدراسية ذات العلاقة نحو اهمية الاسرة الكبيرة والانجاب وتولت وزارة الصحة وضع برامج سنوية وخطط متوسطة وبعيدة المدى بشأن العناية بالأم الحامل والامومة والطفولة والانجاب السليم ومعالجة حالات العقم وعليه ولأجل تجاوز هذه الثغرات التي ظهرت نتيجة اعتماد استراتيجيات التنمية البشرية على مؤشرات كلية ومظلة تتجاهل احتياجات الفئات الهشة مما ادى الى تهميشهم وعلى وزارة التخطيط والتعاون الانمائي اعادة النظر في سياسات السكان من خلال تبني سياسة سكانية هادفة ومناصرة للفقراء وتكون متسقة مع متطلبات النمو الاقتصادي والاجتماعي دون اغفال الاولويات الانسانية للفئات الهشة بل يجب تفضيلها على الاولويات الاقتصادية انسجاما مع مبادئ التنمية البشرية المستدامة ووصولها الى غايات الالفية للتنمية وهذا يتطلب تشكيل لجنة وطنية من ابرز مسؤولياتها بناء استراتيجية وطنية للسكان في العراق تستمد مركزاتها من احكام الدستور والشرائع والمواثيق الوطنية وتتطلب تلك المرتكزات من مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان على ان يعطي البعد الانساني الاولوية في هذا المجال كما يكون للمجتمع المدني الدور الفاعل في مواجهة القضايا السكانية من خلال الجهود²⁷ الطوعية والاهلية في صياغة سياسات سكانية وتنفيذ البرامج الخاصة بالفئات المهمشة وكل هذا لا بد ان يكون جزءا من كل ضرورة ان تتكامل الاستراتيجية الوطنية للسكان مع المفاصل الاخرى من السياسات التنموية على ان تتمحور اهدافها ضمن محاور عديدة وهي:

أ- محور الصحة الانجابية

ب- محور العدالة والانصاف بين الجنسين

ت- محور السكان والتنمية المستدامة

ث- محور التعليم

ج-محور الهجرة الداخلية والدولية والمهجرين

ح-محور البيئة

خ- محور تعزيز الشراكات

26 - وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014 ، ص34
27 - د.وفاء جعفر المهدي ، سبل التصدي للبطالة والفقر في العراق سياسات وبرامج ومبادرات ، بحث منشور ، ص5

ثانيا. تنوع مصادر الدخل العراقي

قبل الشروع في التخطيط والبدء بتنفيذ اية خطوة تهدف الى تحسين المستوى الاقتصادي بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص لابد من توافر الاستقرار السياسي والامن اولا وتوفير البيئة الامنية الملائمة لطرح اي مشروع تنموي ثم تأتي الخطوات اللاحقة تباعا بعد ذلك.

فالاستقرار السياسي والامن شرط ضروري لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ثم يتم الشروع بوضع الحلول المقترحة للنهوض بالواقع الاقتصادي في العراق الذي اصبح بيئة طاردة لرؤوس الاموال والاستثمارات المحلية والاجنبية في ظل الحروب والازمات التي مر بها البلد على مدى العقود الثلاث الماضية وبالتأكيد فقد كان لهذه الازمات غير المستقرة سبب لجميع ما اصاب مرافق الحياة العامة والخاصة في العراق دون اقتصار تأثيره في الجانب الاقتصادي فقط .

لذلك لا بد من العمل المشترك والتكاتف بين ابناء البلد من مختلف الطبقات والفئات والعمل بالحديث النبوي الشريف (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته) وممارسة الدور البناء وكل بحسب مكانه واختصاصه ولا ننسى ان السعي لتحقيق مستويات افضل اقتصاديا بل وفي جميع المجالات التي نرتئها لبلدنا هو تغلب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية والفئوية الضيقة والنظر والعمل دائما باتجاه تعزيز روح المواطنة والاخوة لا سيما في الظروف الراهنة التي تستلزم وقفة جادة من الجميع وخصوصا بعد الاحداث التي مر بها العراق بعد العاشر من حزيران 2014 وان اعتماد العراق على العوائد النفطية نسبة تزيد عن 90% وهي بالطبع نسب كبيرة جدا لا تتلاءم مع ما يزخر به العراق من امكانات بشرية ومادية هائلة من الممكن بل ومن المؤكد ان توافر الايرادات النفطية والتي لمس العراق الاثار المترتبة على اعتماده المتزايد عليها عام 2014 بانخفاض اسعارها لتحمل معها نتائج السلبية المترتبة على هذا الاعتماد المتواصل على النفط في الوقت الذي يمتلك فيه العراق مصادر اخرى متنوعة يمكن ان نعرج على البعض منها في النقاط الاتية:

أ - تطوير القطاع الزراعي فكما هو معروف ان العراق يمتلك المقومات اللازمة للنهوض بالإنتاج الزراعي نظرا لوفرة الاراضي الزراعية الخصبة وتوافر مصادر المياه من نهري دجلة والفرات وروافدهما وحتى بالإمكان استغلال المياه الجوفية لهذا الغرض لكن الحقيقية التي لا نختلف عليها هو امتلاك العراق لما يؤهله لتطوير الزراعة وبالتالي سد حاجة السوق المحلية وتقليل استيراد المنتجات الزراعية

ب - القطاع الصناعي من الممكن النهوض بالقطاع الصناعي بخاصة الصناعة الغذائية بفضل المنتجات الزراعية المحلية فضلا عن الصناعات الاستخراجية التي تعد من اهم واكثر الصناعات حاليا في العراق الى جانب تطوير استغلال الغاز الطبيعي المصاحب للنفط بدلا من صرفه هدرا من دون فائدة وبالتالي من الممكن الافادة منه في توفير المورد المالي وحتى بإمكان استخدامه في تشغيل المحطات الكهربائية ، كما ان هناك مجالات اخرى من الممكن للعراق الافادة منها وتوفير الموارد المالية اللازمة بعيدا عن سيطرة العوائد النفطية على موازنتها السنوية فهناك القطاع السياحي كالسياحة الدينية والاثرية كذلك من الممكن العمل بمبدأ الضرائب التصاعدية وغيرها من الضرائب التي توافر المورد المالي، ان تنوع الهيكل الانتاجي للعراق يعتمد على استغلال الميزة التنافسية التي يملكها العراق والمتمثلة بالنفط والغاز نظرا لاملاكه الاحتياطات الضخمة التي تؤهله لتوجيه مواردهما نحو القطاعات الاخرى فضلا عن دورها الكبير في

تطوير صناعة البتروكيمياويات تلك الصناعة المهمة في مجال انتاج اللدائن والمعدات والاسمدة والصناعات الالكترونية وبالتالي المساهمة في تطوير مختلف المحاصيل الزراعية ليس فقط القطن والحبوب والانتاج الحيواني وقصب السكر. فهناك ايضا انتاج محاصيل الحنطة والشعير والتمور التي يشتهر العراق بكمياتها الضخمة ونوعيتها الجيدة وبالتالي تطوير الصناعات الغذائية المعتمدة على هذه المحاصيل فضلا عن تطوير الانتاج فيما يخص انتاج القطن وبالتالي تغطية حاجة السوق المحلية الى هذه المنتجات وتقليل استيرادها من الخارج وتوفير العملة الصعبة المصروفة على استيراد هذه المنتجات ناهيك عن امكانية تنويع المصادر بالعمل على تشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية وحماية حقوق المستثمرين وممتلكاتهم وعوائلهم وتعزيز القدرات التنافسية داخليا وخارجيا وتوسيع الصادرات وهذا بالضبط ما استهدفه قانون الاستثمار رقم (3) لسنة 2006 كما اوصى باتباع ما يعرف (النافذة الجديدة) في تسلم الطلبات والببت فيها وهذا بالطبع يستلزم توفير البنية المتطورة ماديا واجتماعيا وسياسيا والقضاء على الفساد المالي والاداري.

ثالثا. الاصلاح المستجيب للتنمية المستدامة

أولا- المحور السياسي / ان اهمية قيام نظام سياسي ديمقراطي يشارك فيه جميع الاعراف والطوائف في الحكم فضلا عن غرس قيم المبادئ والتسامح والتعايش والمشاركة الايجابية بين المواطنين لتحقيق الاستقرار السياسي²⁸ كما لا بد لسياسة الدولة ان تعمل على بناء الثقة بين فئات المجتمع وتبني الاجندة الوطنية بعيدا عن الاجندات الخارجية والاستعداد لتقديم تنازلات متبادلة من دون ان يكون ذلك قاعدة الغالب والمغلوب وانما الاعتراف الواقعي الصادق بحقوق الاخرين على قاعدة الاستقرار والتنمية و المشاركة في صناعة القرار²⁹ واهمية وجود دولة مركزية او سلطة مركزية تكون حائلا من دون تعول مجموعة على اخرى وذات صلاحيات واسعة تضبط الامن وتقطع الطريق على المشاريع الانفصالية فما يحتاجه العراق هو سلطة قوية لديها مشروع وطني جامع يحقق الامن والاستقرار اذ تشهد اغلب محافظات العراق حالة من انعدام الامن والاستقرار وهذا بدوره يؤدي الى تهجير العوائل وبالتالي تسرب الطلبة من المدارس لمدد طويلة وهذا احد منابع الامية والارهاب.

ثانيا - المحور الاقتصادي /يعاني الاقتصاد العراقي من جملة من الاختلالات الهيكلية والبنوية واذ تشمل كل مفاصله لذا فالأمر يتطلب إعادة هيكلة الاقتصاد ومعالجة الاختلالات وذلك عن طريق أ - تحفيز الاستثمار الاجنبي المباشر:- نظرا لضعف امكانات القطاعين العام والخاص في إعادة تأهيل البنى التحتية وبعض الصناعات الاستراتيجية يأتي الاستثمار الاجنبي المباشر كأحد السياسات التي يمكن ان تؤدي دورا ايجابيا في تصحيح الاختلال الداخلي والخارجي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي حيث يمكن للاستثمار الاجنبي المباشر ان يؤدي الى خفض تكاليف الانتاج وتحسين نوعيته من خلال استخدام

28 - سحر قاسم محمد ، الاولويات الواجب توافرها لانتقال العراق بين الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق ، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية 2011، ص22 مبحث على الموقع الالكتروني /documents/shaha-pdfwww.cbi.iq/

29 محسن محمد صالح ، النهوض المالي، قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية العدد126 ، ص107

التكنولوجيا المتطورة فضلا عما يوافره من خبرة وتدريب لليد العاملة المحلية وكذلك يصاحبها عدالة في توزيع الدخل وكذلك توافر فرص عمل لامتناس البطالة في العراق³⁰

ولكي يحقق هذا النوع من الاستثمار جدواه الاقتصادية فان الامر يقتضي اشتراط اعادة استثمار جزء من الفرائض المالية المتحققة في الداخل لتطوير المشروع ذاته او تمويل مشاريع استثمارية اخرى ذات ترابطات امامية وخلفية وبذا سيكون الاستثمار الاجنبي المباشر عاملا محفزا لتنوع النشاط الانتاجي وتطوير القاعدة فضلا عن الاستثمار يجب ان تكون في المشاريع كثافة عمل اكثر من كثافة راس المال وذلك لامتناس البطالة الموجودة في قوة العمل وبما ان القطاع النفطي في العراق في الظروف الحالية يسهم بـ 95% من الناتج المحلي الاجمالي ولعدم دخول القطاع الخاص المحلي في مجال تطوير الحقول النفطية مما ادى الى قدوم شركات اجنبية متخصصة لتطوير الحقول النفطية اذ ان اي تحسن في الطاقة الانتاجية النفطية ستعكس بشكل مباشر او غير مباشر على القطاعات الاخرى في الاقتصاد العراقي المعتمد على النفط كما ان فتح المجال امام الاستثمار الاجنبي المباشر يجب ان يكون خاضعا لقوانين وتشريعات وطنية عراقية من حيث التنظيم والمراقبة ومجالات الاستثمار وبما يضمن حقوق الطرفين وتحقيق الفوائد الموجودة³¹

ب- تحفيز القطاعات الانتاجية غير النفطية:- ان الاقتصاد العراقي ريعي يسهم القطاع النفطي فيه ثلثي الناتج المحلي الاجمالي اي زيادة في هذا الناتج تكون ناجمة عن زيادة الصادرات النفطية او ارتفاع اسعار النفط من دون ان تكون ناجمة عن زيادة الانتاج في القطاعات الانتاجية غير النفطية وهنا امام احد الخيارين

- الخيار الاول : ضعف القدرة الانتاجية والتصديرية للقطاع الاستخراجي يحتم علينا فتح المجال للاستثمار الاجنبي في الحقول النفطية واعادة تأهيلها وهذا سينعكس في زيادة انتاج القطاع النفطي وسيؤدي من دون شك الى زيادة القدرات المالية للحكومة مما يوافر لها فرصة لزيادة في معدلات الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة (البنية التحتية و الزراعة و الصناعة فضلا عن القطاع الخدمي)³² وذلك من خلال تنوع الهيكل الانتاجي المناسب لبعض الصناعات المهمة في الاقتصاد العراقي حيث تبدأ باستغلال الميزة التنافسية في قطاعي النفط والغاز عن طريق توسيع الطاقة الانتاجية وزيادة الصادرات النفطية لتحقيق فوائض في ايرادات النفطية يمكن ان تنتقل في تطوير صناعة البتروكيمياويات لكونها اكثر اهمية مع توافر المواد الخام ممثلة صناعة اللدائن والاسمدة والآلات والمعدات الكهربائية والالكترونية باعتبار ان المواد البتروكيمياويات هي مدخلات اساسية لهذه الصناعات حيث تتبين هنا مسالة التشابكات القطاعية ومن ثم يأتي تطوير القطاع الزراعي من خلال تلك الصناعات التي ذكرت مما لها تأثير في الاستثمار في المحاصيل الزراعية

30 - غيداء جعفر مهدي الزبيدي، بناء أنموذج قياسي لتحليل العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري لعبنة من الدول مع اشارة خاصة بالعراق ، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة المستنصرية كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد ، العراق ص170.

31 - محمود جاسم عباس، النمو الاقتصادي (المؤشرات الاساسية في الاقتصاد العراقي (1970-2008) مجلة كلية بغداد للعلوم الجامعة ، العدد27، لسنة 2011، ص82

32 - غيداء جعفر مهدي الزبيدي : مصدر سابق، ص173

- الخيار الثاني : وضع معدلات نمو مستهدفه للنتاج المحلي الاجمالي في ظل ثبات العوائد النفطية وعدم زيادة الانتاج في القطاع النفطي وبقائه على حاله من خلال العائدات النفطية التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي سيتم تمويل وتحديث الصناعات القائمة سواء الحكومية منها ام التي يملكها القطاع الخاص عن طريق توفير تقنية واساليب عمل متطورة وانشاء مجتمعات صناعية قائمة على ايجاد روابط امامية وخلفية فيما بينهما وبين المشاريع القائمة وهذا يؤدي الى ايجاد الطلب المستمر على الانتاج الصناعي والمحلي سواء لأغراض احلال الاستيرادات ام لأغراض التصدير فضلا عن امتصاص البطالة الموجودة في الاقتصاد العراقي³³

ج- معالجة الخلل في الموازنة العامة للحكومة:- وذلك من خلال ترشيد الانفاق العام والعمل على الوصول الى مستوى الاستخدام الامثل او القرب منه واعادة النظر في السياسات المالية العامة ان من اهم مخاطر اعتماد الميزانية العامة على النفط ان اي تراجع في اسعار النفط يؤدي الى زيادة عجز الميزانية العامة اذ تسيطر الإيرادات النفطية على هيكل الإيرادات العامة بنسبة 95% وتعاني المصادر الاخرى للإيرادات من انخفاض قاعدتها وبصفة خاصة الرسوم والضرائب حتى تمثل نسبة (3%) من المجموع الكلي للإيرادات 2007 لذا يجب تعبئة الإيرادات غير النفطية وفي مقدمتها الإيرادات الضريبية عن طريق زيادة الضرائب الجمركية على السلع الكمالية ومحاربة التهرب الضريبي وذلك لرفع مساهمة هذه الإيرادات في المجموع الكلي للإيرادات والاعتماد بمبدأ الأولويات في تحديد حجم الانفاق الاستثماري واتجاهاته وفاقا للضرورات الاجتماعية والسياسية معتمدين في ذلك على مبدأ انتاجية النفقة العامة فالانفاق الاستثماري يجب ان يدعم نمو القطاع الزراعي من خلال دعم القطاع الخاص المحلي عن طريق توفير القروض الزراعية والمعدات والآلات الزراعية والبذور الحسنة بأسعار مدعومة مع توفير منافذ تسويقية لهذه المحاصيل باشراف ورقابة الدولة بخاصة المحاصيل الداخلة في المجال الصناعي وينبغي الاشارة الى ان العمل على تقليل الانفاق في الفترات التشغيلية يؤدي الى توفير اموال توجه للاستثمار فضلاً عن توظيف الانفاق التشغيلي لدعم الانفاق الاستثماري³⁴

د - الخصخصة ودور الدولة:- يعد الاخذ بقوى السوق أحد المبادئ الرئيسة في البيئة الاقتصادية الجديدة مما يتطلب ذلك اعادة صياغة دور الدولة من خلال التخلي التدريجي عن سياسية الدعم الهادف وبما يؤدي الى حماية الطبقات الضعيفة في المجتمع مع اعطاء القطاع الخاص دورا اكبر في مشاركة الدولة في النشاط الاقتصادي، ان مبدأ الشراكة والتكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص يعد مهما وضروريا في صياغة دور الدولة وذلك لتخفيف النفقات المالية التي تضطلع بها الدولة سابقا ومن اهم القطاعات التي يمكن اسنادها الى القطاع الخاص هي قطاعات الخدمات اذ انها مؤهلة لعملية الخصخصة بشرط ان تكون هناك تعديلات اساسية في الاسعار بما يحقق مصلحة الطرفين المستهلكين والقطاع الخاص³⁵ فلا تعد الخصخصة هدفا بحد ذاته وانما هي وسيلة لزيادة كفاءة اداء الاقتصاد العراقي وزيادة الانتاج والانتاجية فقد

33 - احمد صدام عبد الصاحب الشبيبي، سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق، رؤية مستقبلية، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ص10، مجلد 11، اصدار جامعة البصرة، العراق، 2010 .

34 - محمود جاسم عباس، مصدر سابق، ص11

35 - لورانس يحيى صالح (الميزة التنافسية ومعاييرها كأساس للتنمية الاقتصادية) الصين حالة دراسية) المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسعة، العدد 28، لسنة 2011، ص104

اشار تقرير ديوان الرقابة المالية لسنة 2010 وجود (52) شركة من اصل (141) تعاني من ارتفاع حجم مدفوعاتها الاستثمارية مقارنة بمقبوضاتها النقدية و تتطلب الخصخصة الى اصدار تشريعات تنظم الخصخصة وتهدف الى منع الاحتكار وتشجيع المنافسة

هـ - النشاط التمويلي:- أهمية تفعيل دور المصارف التتمية الحكومية (التخصيصية) لتأخذ على عاتقها مهمات منح القروض الميسرة الى القطاع الخاص وكذلك اعادة هيكل الدعم في الموازنة العامة واعتماد سلم الاولويات يفضل النشاط الانتاجي للقطاع الخاص كما ينبغي تفعيل القوانين والانظمة والتعليمات السائدة وما يمكن ان يضاف اليها من تحسينات تخدم مناخ الاستثمار الخاص في العراق وكذلك توفير البنية التحتية وتطويرها لا سيما النقل والكهرباء والادارة الرشيدة وكذلك انشاء وتطوير مناطق الاستثمار والعمل على زيادة نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية (الزراعة و الصناعة و السياحة) في الناتج المحلي الاجمالي خاصة ان الامكانيات المادية والبشرية في العراق متوفرة لأجل ذلك اذ ما احسن استغلالها وتتميتها³⁶ وتشجيع القطاع الخاص العراقي ان يكون مكملا للقطاع العام والعمل على التتمية عن طريق تشريع القوانين وتقديم تسهيلات اقتصادية له ضمن ضوابط وشروط تتسق مع توجيهات السياسة الاقتصادية للدولة لتحفيزه من اجل النهوض بالاقتصاد العراقي ودفع العجلة الانتاجية الى الامام وكذلك توفير سوق مالية متطورة لها القدرة على الاقتراض الداخلي لصالح الموازنة مما يعكس اثره في ارتفاع اسعار الفائدة وبذلك يشكل حافزا على دخول رؤوس الاموال وتوفير العملات الصعبة بدلا من الاعتماد على القطاع النفطي في ذلك.

و- المحور التعليمي:- تتكامل السياسة التعليمية مع السياسات الاخرى داخل الدولة نتيجة لتكامل اهداف هذه السياسة التعليمية مع اهداف السياسات الاخرى فالتعليم نشاط اجتماعي يتطلب انجاح سياسته وتكاملها مع السياسات الاخرى الاقتصادية والاجتماعية لا تنفصل السياسة التعليمية عن السياسة العامة للدولة في اي مجال من المجالات وتكون قطاعا او شريحة مستقلة بذاتها تمام الاستقلال على النقيض من ذلك تتدخل وتتشابك في الهيكل العام لفلسفة الدولة ومخططاتها كي يتحقق لسياسة الدولة كلها التكامل والشمول وكي تزود خطط التتمية بما تحتاج اليه من ايد مدربة وعقول وقدرات راقية وتخصصات دقيقة وطاقت خلاقية فيتحقق للمجتمع حينئذ امله في مضاعفة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة كما انها متكاملة من خلال التكامل القائم بين اهداف مراحل التعليم المتعددة والمتنوعة سعيا لتحقيق غاية التعليم واهدافه العامة ويجب عند رسم خطوات السياسة التعليمية الاعتماد على الواقعية والمكانيات المتاحة³⁷.

رابعا. السياسات الوطنية لمحو الامية بالعراق

- **سن التشريعات القانونية** / سن التشريعات والقوانين لصالح محو الامية وتعليم الكبار حيث تدعو الحاجة الى سن قوانين تتعلق بالزام جميع الأميين بالعمل على تحرير انفسهم من الامية والتشدد في تطبيق ذلك وفرض عقوبات على كل من يمتنع من الاميين عن الالتحاق بالدراسة عند توفير فرصة لهم استيعاب جميع من هم في سن التعليم الالزامي في المدارس ذكورا واناثا لهدم منابع الامية بشكل متلائم مع محوها

36 - محمود جاسم عباس ، مصدر سابق، ص81
37 - محمد عبد الفتاح سعيد علي ، تطور السياسات التعليمية في مصر خلال المدة 1952-2010 م وانعكاساتها على الاصلاح التعليمي ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة المنصورة سنة 2011 ، ص24

وفرض عقوبات على اولياء الامور الذين لا يلتزمون بذلك ومعالجة مشكلة التسرب من التعليم فهناك ارتباط عضوي بين تعميم التعليم ومحو الامية

- جعل محو الامية شرطاً للالتحاق بالعمل او الترقى فيه وشرط للحصول على بعض الخدمات كاستخراج رخصة القيادة مثلا بحيث يشعر الامي بضرورة التخلص من اميته

- الزام المؤسسات الانتاجية والخدمية والمؤسسات العسكرية وغيرها بتحمل مسؤولية تمويل برامج محو الامية التي تقدم للعاملين والعاملات لديها او تنظيم دروس لمحو اميتهم خلال مدة محدودة او تسهيل ذلك امامهم³⁸

- منع عمالة الاطفال لتسهيل التحاقهم بالمدارس

أ. تمويل الانفاق لمحو الامية

- زيادة المخصصات المالية الموجهة لقطاع التربية من حجم الميزانية العامة ومن حجم الناتج المحلي الاجمالي ولكن بالأسعار الثابتة وليس بالأسعار الجارية اذا ان زيادة التخصيصات المالية لقطاع التعليم بالأسعار الجارية لا يأخذ بالحسبان زيادة مستويات الاسعار اذا ان اي من هذه المخصصات سوف تمتص من قبل التضخم

- ينبغي ان يأخذ الانفاق على البحوث العلمية والتكنولوجية والاهتمام به مسارا تصاعديا يوما بعد يوم في اقتصاديات البلدان النامية ، ذلك لان للبحوث العلمية الاثر المباشر في زيادة الانتاجية وتحسين الاستخدام للموارد المتاحة ولكونها كفيلة بمعالجة العديد من المشكلات التي تواجه مخططات التنمية ومن ضمنها مشكلة الامية

- ان زيادة حجم التخصيص المالي لمواجهة قطاع التعليم من حجم الميزانية العامة مع مراعاة ان تكون هذه الزيادة مواكبة للزيادة في عدد الطلاب ولجميع المراحل وبمستوى يزيد من حصة الطالب الواحد من حجم الانفاق او تحافظ على مستواه في اقل تقدير

- يجب تنظيم عملية الانفاق على برامج محو الامية وتحديد مصادر تمويل الخطة حتى لا تتعرض للفشل لعدم توافر التمويل المطلوب وهنا توجد بعض المقترحات لخفض التكاليف مثل إلفادة من طلاب الجامعات في خفض تكلفة التدريس والافادة من المحالين على التقاعد من العاملين بوزارة التربية والتعليم وذوي الخبرة التوجيهية في خفض نفقات التوجيه والاشراف³⁹

- زيادة الانفاق العام على التعليم مع تطوير كفاءته بهدف توسيع دائرة المتعلمين وتحسين المستوى التعليمي واعطاء اولوية لزيادة الانفاق على التعليم في الريف مقارنة بالتعليم في الحضر وللتعليم الابتدائي مقارنة بالتعليم الثانوي والجامعي وكذلك القضاء على كافة صور التمييز في الفرص التعليمية

38 - عبد الفتاح عبد الرحمن ستراتيجية الكمية في الدول الساعية للتقدم ، استاذ اقتصاد في كلية التجارة ، قسم الاقتصاد ، جامعة المنصورة ، 2013، ص35

39 - امانى سعد البغدادي: دور الانفاق العام على التعليم في تحقيق التنمية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم الاقتصاد المالية العامة، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة، 1998، ص343، مصر

- تشجيع القطاع الخاص ليقوم بدوره في العملية التعليمية من خلال توجيه جزء من استثماراته الى انشاء المدارس والجامعات والمعاهد المتخصصة للتعليم والتدريب لخدمة نظام التعليم وتعمل على تكامل بين المدارس والجامعات والمراكز والمعاهد الحكومية⁴⁰

ج - فيما يلي الجهود التي بذلتها الحكومة العراقية في محو الامية والتعليم غير النظامي من خلال البرامج الآتية:-

اولا - برنامج التعليم المسرع / هو برنامج تعليم غير نظامي في العراق تم تصميمه لأول مرة من قبل وزارة التربية بالتعاون مع منظمة اليونسكو والوكالة الامريكية للتنمية الدولية في عام 2005 من اجل تقديم فرص تعليم للطلاب والمراهقين المنسحبين من المدارس من الذين تتراوح اعمارهم بين 12-18 عاماً لوزارة التربية في بغداد، ان الهدف الاساسي هو تقديم فرص الاطفال لأكبر ممن انسحبوا من المدارس ليتمكنوا من خلال هذا البرنامج من اكمال مرحلة التعليم الابتدائي بـ 3 سنوات بدلا من 6 سنوات بان الذين يكملون هذا البرنامج لهم الحق في الحصول على الشهادات اللازمة التي تؤهلهم اذا رغبوا الاختيار من بين البدائل الآتية

(1) الالتحاق بنظام التعليم النظامي عن طريق الالتحاق بالدراسة الثانوية

(2) الالتحاق بدورات التعليم المهني المناسبة

(3) تحصيل درجات تعليم علميا من خلال الدراسة عن بعد او نماذج تعليمية بديلة

ثانيا- برنامج الامية وتطوير المهارات الحياتية .

هذا البرنامج موجه لتعليم الكبار وقد تم اطلاقه اول مرة من قبل مكتب يونسكو العراق بالتعاون مع وزارة التربية في عام 2006 حيث تم انشاء (7) مراكز تعليم مجتمعية زيادة في المحافظات، وتقدم مراكز التعليم المجتمعي حصص محو الامية على وفق مناهج محو الامية الوطني فضلاً عن تقديم المهارات الحياتية والتدريب المهني مثل الحاسوب و الخياطة وكذلك اصدار مجلة خاصة بنشاطاتهم⁴¹

وبهدف انجاح حملة محو الامية ومساهمة المحاضرين والمتعاقدين مع الجهاز التنفيذي لمحو الامية في عملية حشد الدارسين للالتحاق بمراكز محو الامية لدوافع وطنية يتم اضافة نقاط مفاضلة لهم بالتعيينات من خلال الدرجات وفاقا لتوافر الشروط القانونية في التعيين وحسب الالية المعدة لهذا الغرض على ان يمنحوا نقطة واحدة على كل مرحلة وعلى مدى سنين المحاضرات وفاقا للاختصاصات والحاجة لهم⁴²

ثالثا- المستفيدون من مشروع محو الامية

اطلقت حملة محو الامية في العراق بتاريخ 2012/11/16 وبلغ عدد الدارسين في مراكز محو الامية في مرحلة التعليم الاساسي اكثر من (500.000) خمسمائة الف دارس خلال العام 2013/2012 وفي ظل وعود الحكومة بصرف حوافز شهرية للدارسين والعاملين في مراكز محو الامية وبسبب تأخر صرف تلك الحوافز لأمر تتعلق بمصادقة الموازنات الاتحادية والوضع الأمني غير المستقر أدى الى خروج بعض

40 - Sun woong kim, changing facets of Korean higher education ,market competition and the role of the state Department of Economics ,University of wisconsin mil wankee, springer 2006, p581

41 - مبادرة محو الامية من اجل تامين في العراق 2011-2015 تقرير تقييم احتياجات محو الامية ،مكتب اليونسكو العراق ص23

42 - وزارة التربية ، الهيئة العليا لمحو الامية ، الجهاز التنفيذي لمحو الامية في العراق ،العدد 1931 ،ص3، 2015/6/17

المحافظات عن سيطرة الدولة وبدأت اعداد الدارسين بالتراجع خلال العام التالي 2014/2013 بلغ عدد الملتحقين الى (246.41) دارسا واستمر الانخفاض في اعداد الدارسين حتى وصل في العام 2015/2014 الى (79530) دارسا ودراسة وللأسباب السابقة نفسها اعداد الدارسين في مرحلة التعليم التكميلي من 459535 دارساً في عام 2014/2013 الى 17174 في عام 2015/2014

رابعا- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني،

المجتمع المدني يتكون من الهيئات التي تسمى في علم الاجتماع بالمؤسسات الثانوية ومنها المنظمات الاهلية غير الحكومية والنقابات وشركات الاعمال كما تعرف انها مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة والتي تملأ المجال العام بين الاسرة والدولة⁽³⁾ فهي تنظيمات مرنة بطبيعتها تكونها سريعة الاداء لها مساحة من الحرية في التحرك في اي اتجاه مناسب تسير في اطار نظامها السياسي وتنظيمات تتمتع باستقلال اداري ومالي عن الجهاز الحكومي الامني بعض الاحيان يتطلب الامر الاشراف والمتابعة من جانب بعض الجهات الحكومية للمحافظة على النظام الاساسي للجمعية وعدم انحراف توجهاتها⁴³

تقوم منظمات غير الحكومية بدور أساسي وفاعل في توفير الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية ومحو الامية والتدريب على مهن حرة والقيام بأنشطة مدرة للدخل لمكافحة الفقر والعوز وتقوم مؤسسات المجتمع المدني من خلال عملها بالإسهام في المجال التعليمي والصحي بقسط كبير حيث استطاعت هذه المؤسسات ان تقدم خدمات ومساعدات في ميدان التعليم والصحة فعملت على انشاء دور الحضانه ورياض الأطفال وعدد من المدارس للمراحل المختلفة وفتح فصول تقوية للطلاب في مختلف المراحل التعليمية وانشاء العديد من المراكز الصحية وفتح المستشفيات كما ان هناك علاقات تعاونية بين اجهزة محو الامية والمنظمات غير الحكومية حيث تباشر المنظمات مهمة توفير المستلزمات اللازمة لتعليم الدارسين او ادارة وتنظيم صفوف محو الامية⁴⁴

وهناك مجموعة من التوصيات لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني تجاه التعليم والصحة و رأس المال البشري

- العمل على اقتران جهود محو الامية بالتدريب والتأهيل والمتابعة المستمرة واعداد الكوادر الخاصة بالمنظمات بذلك المنظمات الاهلية والتدريب على مهن غير تقليدية والمتابعة والتوجيه في المراكز الصحية واقامة الدورات مع تعميم البرامج المتخصصة والتي تناسب الافراد والجماعات طبقا للمستوى المهاري والمعرفي لكل منهم⁴⁵

- العمل على الشراكة وتوزيع الافراد والمسؤوليات بين الشركاء ودعم وتشجيع المنظمات الحكومية للمنظمات الاهلية التي تتوجه نحو التعليم

43 - خليل اسماعيل رتوت: واقع التخطيط الموارد البشرية وعلاقته بقدرة المؤسسات غير الحكومية في قطاع غزة على الحفاظ على الاعداد اللازمة من العاملين رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الاسلامية ، غزة
44 - سلامة عبد العظيم حسين : المشاركة المجتمعية في وضع القرار التربوي، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2007م، ص245، مصر
45 سارة صالح عبادة " دور مشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة لدى الشباب، المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب " العدد 25، 2010، ص249

- اقامة قنوات للاتصال بين المنظمات التي تعمل في المشروعات المختلفة للصحة والتعليم يتم من خلالها تبادل المعارف المهنية والخبرات التطبيقية وتوفير الفرص للتواصل وتبادل الخبرات بينها وبين المنظمات العربية والدولية واستخدام الشبكات والوسائط التكنولوجية

- الارتقاء بنوعية الخدمات الصحية المقدمة للأفراد في المراكز الصحية والمستشفيات

خامسا - اجراءات للحد من ظاهرة البطالة

أ - **المشاريع الصغيرة:** ان تمكين الافراد على اختلاف المجالات والمستويات شرط لازم لتحسين نوعية حياة الافراد والارتقاء بفرصها وهو ما يقضي اساسا بتوفير الشروط القانونية والمؤسسية والاقتصادية المحفزة لمشاركة رأس المال البشري في مختلف المجالات ولا سيما عبر المشاركة الاقتصادية والتي تتطلب بالضرورة توفير فرص عمل على قاعدة المنافسة والكفاءة فمن الواضح ان تمكين رأس المال البشري من الافراد اساسه توفير فرص عمل والحد من البطالة ومن الجدير بالذكر ان المصدر الرئيس لامتناس نسبة كبيرة من البطالة يتمثل بالمشاريع الصغيرة والتي يمكن تعريفها على انها مشروعات فردية خاصة يكون هدفها الرئيس توفير فرص عمل وتحقيق الربح وزيادة الدخل بالاعتماد على الموارد الاولية والتكنولوجيا المحلية.

ان الاهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة كأداة لتمكين رأس المال البشري من الافراد العاملين على مستوى العراق فإنها تتبع من كون النظام الاقتصادي في العراق مر بمراحل متعددة اثرت بشكل واضح في معدلات النمو الاقتصادي فيه وجعله غير قادر على مواجهة عمليات اعادة اعمار البني الانتاجية الاساسية واستغلال موارده الاقتصادية واستعادة طاقاته الانتاجية الطبيعية وبالتالي فهو غير قادر على بناء مشاريع ذات محتوى تكنولوجي متقدم مما جعل النمو الاقتصادي يتناقص على مستوى المطلوب ومن هنا نجد ان الصناعات الصغيرة والمتوسطة تمثل 99% من القطاع الخاص كما تؤدي دورا هاما في توفير فرص عمل وامتناس نسبة كبيرة من البطالة والتي تتجاوز نسبتها نحو (30%) من قوة العمل العراقي ونتيجة لخاصية المشروعات الصغيرة المتمثلة بانخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشائها جعل منها فرص عمل للعاطلين عن العمل من الافراد من الاسر الفقيرة بخاصة الاناث منهم اللواتي يفتقرن الى مصادر بديلة للدخل كما ان هذا المشاريع تعد في ذات الوقت ارضية واسعة ومتجددة للتدريب المهني والاداري والمالي فيمكنها من ملء فراغ كبير في الحلقة الانتاجية واكتساب الافراد المهارات من ناحية مما يؤهلهم للاستمرار في العمل والتنقل حال دخولهم من دخل متذبذب ومتقطع الى دخل مستدام اذ لا بد من تبني برنامج حكومي يهدف الى زيادة اعداد المشاريع الصغيرة وتطويرها من اجل التنوع الاقتصادي والمالي وانقاذ الموازنة الاتحادية من ثقل الرواتب والاجور التي تتجاوز نسبتها 40% من الانفاق الجاري بسبب ترهل الجهاز الاداري للقطاع العام الذي يعد المسؤول الاول عن توليد فرص العمل في العراق.

هذا يستلزم اجراء مناقلة محاسبية في تخصصات الانفاق العام من بند الاجور والرواتب الى بند الخدمات العامة كالتعليم والصحة والتي هي العناصر الاساسية لزيادة تمكين راس المال البشري وتمتد مزايا المشاريع الصغيرة لتسهم في تحقيق نوع من التوازن الجغرافي ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي ما بين المناطق الريفية والحضرية مما سيحد من سيل راس المال البشري المهاجر من اجل فرص العمل فضلا عن مساهمة

جادة في دعم الاقتصاد الحقيقي من خلال رفع نسبة مساهمة الصناعات الصغيرة بخاصة الصناعات الحرفية منها في الناتج المحلي الاجمالي بما يدعم توجهات خطة التنمية 2013-2017 في جعل الاقتصاد العراقي اقتصادا متنوعا وتنافسيا ومستداما.

ب - القروض الصغيرة والمتناهية الصغر. لقد اصبح التمويل بالقروض الصغيرة اداة قوية معترف بها في كافة انحاء العالم للتخفيف من حدة الفقر ورفع مستويات المعيشة وخلق فرص عمل وتخفيف النمو الاقتصادي اذ يتمثل بتقديم الخدمات المالية للفقراء القادرين على تنظيم المشروعات والذي من شأنه زيادة دخل الاسرة وتخفيف معدلات البطالة في خلق الطلب على السلع والخدمات الاخرى وتعد القروض الصغيرة اداة تنموية قوية يمكنها الوصول الى الفقراء ورفع مستويات معيشتهم⁽¹⁾ بالتالي اضحت القروض احدى اليات تحقيق الهدف الرئيس للألفية وهو تخفيض اعداد الفقراء الى النصف بحلول عام 2015⁴⁶ الا ان العراق يفتقر الى وجود مؤسسات التمويل للقروض الصغيرة في سوق الائتمان الرسمي مع جمود النظام المصرفي الحكومي ومحدودية الدعم المالي

في هذا المجال وبالتالي فمن الصعب على الفقراء الحصول على الائتمان للقيام بالمشاريع الصغيرة خاصة وان المصارف التجارية تمنح في العادة التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص لقاء كفالة اموال غير منقولة وغالبا ما تتجنب منع القروض للمشاريع الصغيرة دفعا للمخاطر وزيادة في الارباح⁴⁷ لذا فقد سعت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الى تنفيذ برامج القروض الصغيرة والذي جاء نتيجة تدهور الاوضاع الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق وعدم قدرة القطاع العام والخاص على استيعاب اعداد العاطلين وافتقارهم الى المهارات الفنية وعدم امكانية مخرجات التعليم من تلبية متطلبات سوق العمل وتعد حالة العراق خاصة في مجال دعم المشاريع الصغيرة من خلال القروض الصغيرة المدرة للدخل اذ ارتبط هذا البرنامج بالجانب الاجتماعي والتأهيلي اكثر من الجانب الاقتصادي بدأ العمل في هذا الاسلوب في عام 2007 وتمثل الشرائح المشمولة بالقروض الميسرة للمهجرين بسبب اعمال العنف والارهاب والذين يرغبون بالعودة وأصحاب المشاريع المتضررة بسبب الارهاب، والشباب الخريجين وبلغ عدد القروض ما بين (4-10) ملايين دينار كما نفذ المشروع على مرحلتين⁴⁸

- المرحلة الاولى:- بلغ عدد المشاريع المنفذة لهذه القروض في محافظة بغداد ضمن هذه المرحلة (6357) مشروعا صغيرا وبنحو (40) الف مشروع في المحافظات الاخرى وقد تم تحقيق (18139) فرصة عمل عند تنفيذ المشروع وقد استفادت من هذه المشاريع شريحة من الخريجين وبنسبة 87% والمهجرين بنسبة 6% والمتضررين من الاعمال الارهابية بنحو 17% وعلى مستوى الجنسين فقد بلغت حصة الذكور من هذه المشاريع (89%) في حين لم تتجاوز حصة الاناث من هذه المشاريع سوى (11%)

46 - علي نبع صايل الصبيحي "تمويل المشروعات الصغيرة كمدخل للتنمية الاقتصادية في العراق وحل مشكلة البطالة"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 21، العدد 2، 2008، ص5
47 عالية عبد الحميد، ادارة القروض متناهية الصغر الاليات والاهداف والتحديات، المجلة العربية للإدارة، المجلد 29 العدد 1، 2009، ص156
48 كاظم شمخي عامر " القروض الصغيرة والمشاريع المدرة للدخل معالجات ناجحة للبطالة والفقر " المركز الوطني للبحوث والدراسات ، الطبعة الاولى، بغداد، 2007، ص38

- المرحلة الثانية:- تتم تنفيذ هذه المرحلة في تشرين الثاني 2007 ويحدود (3000) مشروع لكل محافظة وبتغطية مالية قدرها (15) مليون دولار لكل محافظة ما عدا محافظة البصرة ونيوى اذ بلغت تخصيصاتهما (25) مليون دولار وتمثل الشرائح المشمولة بهذه المرحلة العائلة المتضررة نتيجة الاعمال الارهابية ممن فقدت معيولهم او تضررت نسبة 50% والعاطل المسجل لغاية 2007/12/31 المهجر العائد لمنطقة سكناه وكذلك صاحب محل متضرر، علما ان نصيب العاطل المسجل لغاية 2007/12/31 كانت النسبة الاعلى بين الفئات الاخرى المشمولة ضمن هذه المرحلة بهدف المعالجة او التخفيف من حدة البطالة فقد أسهمت هذه الاجراءات بتخفيض معدلات البطالة الى نحو 12% بعد ان كانت تشكل قرابة 18% حسب نتائج مسح التشغيل والبطالة للعام 2006

فضلاً عن برنامج القروض الصغيرة الموضح في اعلاه فقد تبنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية برنامجين هدفت من ورائهما الى تمكين الافراد من الشباب من الحصول على قرض عمل لائق مع خبراتهم وكفاءتهم وتتخلص هذه البرامج بفعاليتين تتمثل بالاتي :

1- برنامج القروض الصغيرة ضمن الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر:-

خصصت وزارة التخطيط الاتحادية في نطاق خطتها المسماة الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر مبلغ (48) مليار دينار عراقي في خطة الموازنة للعام 2012 لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية وقد قررت الوزارة استخدام هذه المبالغ لتمويل مشاريع صغيرة في المحافظات الاكثر فقرا والتي حددتها خطة وزارة التخطيط وهي كل من المحافظات (الديوانية و كربلاء و بابل و المثنى و صلاح الدين و ديالى و واسط) كما حددت الوزارة مبلغ القرض بما لا يزيد على (10) ملايين دينار عراقي ضمن الضوابط واليات اقراض خاصة تتعلق بالبرامج المذكورة ونفذ برنامج الاقراض هذا بعد ان تم تهيئة كافة استحضاراته من الكوادر الادارية ومستلزمات التنفيذ السلعية وكذلك استثمارات الاقراض الخاصة كما تم زيادة التخصيصات المالية لهذا البرنامج في سنة 2013 ليصبح المبلغ المخصص (168.750.000.000) مائة وثمانية وستون مليارا وسبعمئة وخمسين مليون دينار عراقي ويشمول كافة محافظات العراق (عدا اقليم كردستان)

2- برنامج صندوق دعم المشاريع الصغيرة (القانون رقم 10 لسنة 2012)

ان اهم المنجزات التي حققتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لعام 2012 في نطاق تمويل المشاريع الصغيرة هو انجازها لقانون (صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل) وقد جاء في الهدف من اصدار هذا القانون ما يأتي :

- تقديم الدعم للراغبين بالعمل والقادرين عليه والمشمولين بهذا القانون
- تأمين فرص عمل جديدة وتقليص حجم البطالة
- اعادة تدريب الباحثين عن العمل لتتناسب قدراتهم مع متطلبات سوق العمل وادخالهم في برامج ذات صلة بالعمل

- زيادة الانتاجية ودعم الاقتصاد الوطني
- مراقبة واقع سوق العمل وتحولاته والتعامل مع المتغيرات الخاصة بنسب البطالة
- تشجيع اقامة حاضنات الاعمال لإسناد وانشاء المشاريع الصغيرة والجديدة

سادسا – حاضنات الاعمال .- تمثل حاضنات الاعمال مؤسسات تموية تعمل على دعم الافراد المبادرين من اصحاب افكار المشاريع الصغيرة والطموحة الذين لا تتوافر لديهم الموارد الكافية لتحقيق طموحاتهم ومساعدتهم على تأسيس هذه المشاريع⁽¹⁾ من خلال تزويدها بالتسهيلات والخدمات المساعدة كما توافر الحاضنة منافع ملموسة لتلك المشروعات الجديدة مثل تقليل تكاليف التشغيل فضلا عن الدعم المعنوي وتسهيل الحصول على المعلومات وتوفير الخدمات الفنية والتكنولوجية⁴⁹

هذا يعني ان فلسفة الحاضنات تقوم على فكرة توليد اليات للمشروعات في بدايتها لتتحول الى مشروعات تقوم بطرح افكار جديدة وتقنيات حديثة ومن الجدير بالذكر ان الولايات المتحدة تعد مهد نشوء حاضنات الاعمال فقد انشأت اول حاضنة اعمال في سنة 1959 بالمركز الصناعي (لباتافيا) بمدينة نيويورك وذلك عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل الى مركز للأعمال يتم تأجير وحدات للأفراد الراغبين في اقامة الراغبين في اقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم لاقت هذه الفكرة فيما بعد نجاحا كبيرا خاصة وان المبنى كان يقع في منطقة اعمال نشطة ثم تحولت هذه الفكرة فيما بعد الى ما يعرف بالحاضنة لا يزال هذا المركز يعمل الى الان تحت الاسم القديم (Batavia Industrial center) حيث تخرج الالاف من الشركات الصغيرة والمتوسطة لتتبعها العديد من دول العالم سيما دول الاتحاد الاوربي والتي استفادت من تلك الفكرة واقامت حاضنة اعمال في اوربا عام 1986⁵⁰ اذ يعود نشاط حاضنات الاعمال بأثر ايجابي في الاقتصاد المحلي بما تسهم به هذه الحاضنات من زيادة نسب نجاح مشاريع الاعمال الجديدة وما توافره هذه الاخيرة بالنتيجة من فرص عمل وزيادة معدلات نمو الدخل والمساهمة في توزيع الاقتصاد المحلي لقد برزت معظم الدراسات الميدانية التي تناولت دور حاضنات الاعمال بانها تضيف قيمة افضل best value للتنمية الاقتصادية من ناحيتين⁵¹

الاولى : مساعدة المشاريع المحتضنة على تخفيض تكاليف الانتاج وبالتالي تحقيق الميزة التنافسية
الثانية : مساعدة المشاريع المحتضنة على رفع معدل العائد على استثماراتها الى المستوى الذي يجعل المستثمرين يفضلون البقاء والاستمرار في المنطقة الجغرافية التي تضطلع حاضنات الاعمال بخدمتها وهو ما يعرف بتوطين الصناعة .

اما على المستوى العربي فقد ازداد الاهتمام بحاضنات الاعمال منذ ان بدأت المحاولات والتجارب في الاردن عام 1989 وفي مصر عام 1994 كما شرع في اقامة حاضنات الاعمال في تونس عام 1999 وفي الامارات - ابو ظبي عام 2000 وتظهر في البلدان العربية الاخرى أنشطة حاضنات الاعمال في برامج الدعم المتنوعة التي تقدمها المشاريع الصغيرة وتبقى تجارب مصر والاردن وتونس مثلا على تطور هذا النشاط في البلدان العربية فقد اقام الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر انطلاقا من المبادرة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي في عام 1992 شبكة رئيسة للحاضنات كجزء من برامجه لتطوير وتوليد الدخل .

49 - ليلي كاظم عزيز واخرون" دور شبكة الحماية الاجتماعية في التخفيف من الفقر في العراق ،اوراق خلفية، قدمت لدراسة استرراتيجية لتخفيف الفقر في العراق "، 2008، ص21-22

50 - نادية عبد العزيز الجاد "حاضنات الاعمال التكنولوجية" المنظمة العربية للتنمية والتعدين " ورقة عمل مؤتمر البحث العلمي في القاهرة 2001، ص5

51- Markiey Deborah, and Mcnamara.kevin"Business Incubator:operation Environment and measurement of Economic and fiscal Impaacts purdue University , Genter of rural Derelooment, 1994, pl

سابعا ، استراتيجية وطنية للسلام والتنمية في المناطق المحررة من تنظيم داعش

يشهد العراق تواصل عمليات تحرير المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش فيبعد الفلوجة والانبار وصلاح الدين وديالى يسجل شهر كانون الاول 2016 امتداداً لتحرير محافظة نينوى بجهود قواتنا المسلحة والحشد الشعبي والعشائري من اجل عراق واحد ، لذلك تتمحور الارادة السياسية والجهود الوطنية بمساندة دولية نحو السعي الى بناء السلام في المناطق المحررة وضمان الامن واعادة الاستقرار لها واستئناف الحياة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية والادارية بشكل يلبي مستلزمات سبل العيش المستدام فيها ، وثمة شكوك حول امكانية تحقيق كل ذلك في ظل تفكك النسيج المجتمعي واتساع فجوات الدمار لمراقف البنية التحتية في هذه المحافظات ناهيك عن ارتفاع معدلات النزوح الجماعي لسكان هذه المحافظات والذي ولد فراغا ديمغرافيا جعلها عرضة للاستهداف، مما قد يولد نزاعات جديدة واستنزاف جديدة يغذي الازمة ويعيق اعادة النازحين فيحول متطلبات الحلول المقترحة لاستدامة الامن والاستقرار وتحقيق التنمية الى حلول كاجبة بدلا من ان تكون حولا فاعلة، لذلك لا بد من الاستعداد لرؤية هادفة وفاعلة ومستجيبة لمتطلبات الامن والاستقرار والتنمية كإطار لحلول مستدامة ما بعد النزاعات للأمد الطويل وذلك من خلال استراتيجية وطنية للسلام والتنمية في المناطق المحررة من تنظيم داعش يكون التخطيط لأهدافها وتحديد خيارات التدخل لتحقيقها على ارض الواقع من ابرز متطلباتها وضمن وعاء يكون للخصوصية التاريخية والحضارية وجودا فيها ، مما يدعم ضرورة تبني مثل هذه الاستراتيجية وطموحات تحقيقها للأهداف المعطيات الآتية :

أ- صندوق اعادة الاعمار للمناطق المتضررة

يطلق على فعاليات هذا الصندوق (بعملية التنمية الطارئة في العراق) والذي دعت الحاجة الى تأسيسه وفاقا للمادة (28) من قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (2) والمعدل بالأمر الصادر عن مجلس الوزراء 2/2/06/9027 في 2019/3/27 وقد نص قرار التأسيس على الآتي (يؤسس صندوق اعادة اعمار المناطق التي دمرها الارهاب ويمول من المنح والمساعدات الدولية ويخصص له مبلغ اولي قدره (500) مليار دينار ، ويهدف الى اعادة اعمار وتأهيل المناطق المتضررة من العمليات والافعال الارهابية وازالة اثارها بما يحقق الاهداف التنموية ومعالجة الاضرار في البنى الاساسية وتحقيق الاهداف الوطنية الانمائية والاجتماعية والانسانية لعملية اعادة اعمار المناطق المتضررة من العمليات الارهابية) .

من اولويات الصندوق ان تكون المنح على شكل مشاريع وتجهيزات سلعية ومعبأة وفاقا لأسس التخطيط المكاني وبتوجهات منطقية لتحقيق الهدف وضمان سلامة البات التدخل والاستهداف لموارد الصندوق تأتي من تخصيصات الموازنة الاتحادية وكافة المنح والمساعدات من داخل العراق و خارجه وتتضمن القوانين واللوائح الوطنية كما يخضع الصندوق لتدقيق ديوان الرقابة المالية الاتحادي فضلاً عن احدى شركات التدقيق الاربعة الكبرى في العالم لضمان شفافية عملة

ب - عقد مؤتمر دولي للنازحين في شباط 2018

حيث تم الاعلان رسميا من قبل الحكومة العراقية على عقد مؤتمر دولي للمانحين من اجل دعم عمليات اعادة الامن والاستقرار والبناء والتنمية للمناطق المحررة من تنظيم داعش وذلك في تموز من عام 2017 وهذا المؤتمر سيدعم اهداف الاستراتيجية الوطنية لإعادة النازحين الى مناطقهم المحررة وعمارها وتأمين

سبل العيش المستدام فيه بالتنسيق مع رئاسة الجمهورية والبرلمان العراقي و من بين اشكال الدعم الدولي الذي سيقدم في هذا المؤتمر اعلان الحكومة الامريكية عن تقديمها 200 مليون دولار كمنحة الأعمار المناطق المتضررة من العمليات العسكرية . وتم تداول اليات صرف مبالغ المنح المقدمة من البلدان التي ستشارك في هذا المؤتمر والتي اتخذت اتجاهين:

الاتجاه الاول: ايداعها في صندوق الامم المتحدة وتتولى المنظمة الاممية الاشراف على عملية اعادة الاعمار

الاتجاه الثاني: وضع كافة المنح والمساعدات في صندوق اعمار العراق وتتولى الحكومة توزيعها وصرفها

وستتبعاً محافظة نينوى بعد تحريرها من تنظيم داعش الارهابي قمة هرم الاولويات في الاهتمامات الوطنية والدولية لأنها من اكثر المحافظات تنوعاً حيث انها موطن للمسيحيين واليزيديين والشبك والتركمان والكاكائيين والاكرد والعرب وتوافرت عوامل غذت تفكك هذا النسيج الاجتماعي وخلقت التوترات والنزاعات بين هذه الجماعات المتنوعة فأسمى الانقسام المجتمعي من اكبر التحديات التي تواجه الحكومة بعد تحريرها بحيث يجعل من الاستراتيجية المطلوبة ان تكون مستجيبة لضمان الامن والامان ما بعد مرحلة النزاع وان تتضمن جهود اعادة الاعمار والبناء ولما دمرته العمليات العسكرية ناهيك عن الدعوة لإقامة حكم تمثيلي مستجيب لهذا التنوع ولحاجات الناس كافة وعليه لا بد ان ترافق هذه الاستراتيجية مشاريع وبرامج بناء سلام وتنمية وتستجيب للواقع على الارض وتتميز بحساسية عالية تجاه طبيعة التنوع الموجود بين الاقليات فيها من اجل اعادة بناء النسيج المجتمعي وارساء دعائم السلام والمصالحة واعادة البناء والاعمار والتنمية بما يحقق اهداف الاستدامة فيها .

وعليه فان استراتيجية السلام والتنمية لا بد ان تنطلق من متطلبات الآتية:

- اعداد نظام للعدالة الانتقالية يتميز بالوضوح والفاعلية ليتم تطبيقه في المناطق المحررة من داعش
- ضمان حق العودة لجميع النازحين من دون تمييز
- ضمان ترتيبات الحكومة والامن في ادارة المحافظات المحررة
- تمكين القدرات البشرية لتستجيب لمعايير المباشرة والتفويض خاصة في مجال عودة النازحين واندماجهم ونزع السلاح من اجل السلام والتنمية ليكون الاعمار بإرادة محلية
- التخطيط من اجل الامن والاستقرار والتنمية والابتعاد عن التشطي في الجهود الوطنية والدولية ليكون الجميع تحت مظلة الاستراتيجية الوطنية للسلام والتنمية من حيث تحقيق الرؤية والاهداف وضمان خيارات التدخل عبر سياسات وبرامج ومشاريع مستجيبة لأرض الواقع
- المصالحة الوطنية يجب ان يكون الخيار الاول في اهداف الاستراتيجية مع السعي الى الاستثمار في هذا الهدف على كافة المستويات بدءاً من المستوى المحلي مروراً بالمستوى الوطني وصولاً الى المستوى الدولي
- التعبئة والتشيد المدني يعد ضرورة للخروج من اجواء النزاعات والصراعات من اجل استئناف الحياة والانشطة المدنية والبدء ببرامج اعادة الاعمار والتنمية
- سياسة عامة للدولة مستجيبة لمتطلبات السلام والتنمية من خلال :

- سياسات مالية ونقدية صديقة للنازحين
 - استراتيجية الحد من الفقر مستجيبة لحاجات النازحين من سكن و فرص عمل و تعليم و صحة
 - برامج لتنمية الاقاليم معزز لحاجة المحافظات المحررة من مشاريع البنى التحتية والخدمات
 - برامج وطنية مستهدفة السلم المجتمعي من خلال منظمات مجتمع مدني فاعلة
- ج- رؤية الاستراتيجية:-** تعزيز وضمان حقوق النازحين في ظل بيئة تتحقق فيها شروط الامن والامان والسلام و الاعمار والتنمية للمحافظات المحررة وبما يضمن وحدة العراق واستقراره وتوقير شروط العيش الكريم والمستدام لسكانه بمشاركة وطنية ومحلية ومجتمعية ودولية .
- د- اهداف الاستراتيجية :**

الهدف الاول:- ارساء اسس منهج تخطيطي منظم ،منضبط

خيارات التدخل:- تحقق المواءمة بين محدودة الموارد والحاجات المتزايدة للاستقرار واعادة الاعمار من خلال سياسات تنموية ذات رؤية من ارض الواقع

- التفاعل المنظم ما بين الاطراف المسؤولة عن تحقيق السلام والتنمية في المناطق المحررة وهم الدولة، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني، المنظمات الدولية، القوى المجتمعية الفاعلة من العشائر ووجهاء المحافظة

- تبني اسلوب الشراكات بين الاطراف الفاعلة من خلال تبني برامج مشتركة فاعلة تسعى الى تقديم الخدمات المعززة لسبل العيش المستدام

- تبني برنامج منظم للأولويات ليكون دعامة الاستقرار

الهدف الثاني:- توفير بيانات تمكينيه تدعم الاستقرار والتنمية

خيارات التدخل:

- الانتقال من المساعدة الانسانية الى المساعدة التنموية من قبل الاطراف الفاعلة
- بناء راس مال بشري عموده يكون النازحون انفسهم لانهم الافضل في خدمة مجتمعهم ومناطقهم
- تبني منهج الاعتماد على الذات في تحقيق الاستجابة الانسانية والتنمية والوصول الى الحقوق والعدالة

- برمج تمكين للنازحين وبناء قدراتهم من اجل اعادة تأهيلهم

الهدف الثالث:- تحقيق السلم المجتمعي

خيارات التدخل:

- تعزيز ديناميكية القوة في المناطق المحررة والمتمثلة بالقوى الفاعلة في المجتمع
- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني المحلية من اجل الاستقرار والسلام ونشر ثقافة نبذ العنف
- المشاركة المدنية في اعادة الاعمار بما يعزز من قيم الانتماء واثبات الهوية ونبذ التمييز والتفرقة من خلال برامج تصاعدية ومستمرة للتنمية

الهدف الرابع:- الحقوق القانونية من اجل الامن والعدالة والمجتمع

خيارات التدخل:

- برامج تمكينيه للنخبة من رجال القانون في المحافظات المحررة من اجل تعريف النازحين بحقوقهم القانونية
- توفير مكاتب تقديم المساعدات القانونية للنازحين واحياء عناصر الدعم النفسي فيها
- تشريع القوانين وتنظيم اللوائح القانونية المعززة للاطار القانوني للحقوق بما يضمن حماية النازحين ويضمن الثقة في التعامل بين اطراف الازمة
- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني لتكون جسرا بين النازحين والمؤسسات القانونية التي تقدم المساعدات والخدمات القانونية لتعزيز وسائل التمكين القانوني وضمان العدالة

الهدف الخامس:- الدعم النفسي المعزز لاستقرار البيئة

خيارات التدخل:

- انشاء وحدات للدعم النفسي في المناطق المحررة للحد من تداعيات اثر الضغط النفسي بسبب العنف
- تبني اساليب قائمة على القيم والعادات الخاصة بمجتمع النزوح ليكون الدعم مبينا للاسلوب الذي يراعي الحساسية على الثقافية والمجتمعية
- برامج للحساسية الثقافية والمجتمعية قائمة على معايير الشفافية والارشاد النفسي بما يضمن الشعور بالرضا والسعادة والثقة بالنفس المبني على اساس النوع الاجتماعي

الهدف السادس:- تكامل الجهد الدولي مع الجهد الوطني لتعزيز السلام والتنمية

خيارات التدخل:

- قيام الحكومة بتوقيع الصكوك الدولية الخاصة بحقوق النازحين والالتزام بمبادئها التوجيهية
- ضمان فعالية البرامج الدولية الداعمة لجهود الاستجابة الانسانية والتموي الوطنية سواء ما يخص جانب التمويل ام دعم جهود السلام والمصالحة الوطنية او اعادة الاعمار والتنمية
- تيسير عمل المنظمات الدولية في المناطق المحررة وضمان وصولهم الى الفئات والاماكن المستهدفة من دون تعقيدات من اجل تعزيز برامج التنفيذ والرصد والتقويم من قبلهم⁵²

الاستنتاجات والتوصيات

- 1- ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي بامتياز لاعتماده شبه الكامل على الواردات النفطية في الوقت الذي غابت فيه بقية القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية وغيرها في تمويل هذا الموازنات
- 2- تتحسن مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد العام 2003 بالتزامن مع الزيادة الحاصلة في ايرادات العراق المالية من عوائده النفطية وبالتالي زيادة موازناته السنوية و تخصيصاتها بشكل تصاعدي على مدى

52 - انعام عبد الزهرة متعب "حاضنات الاعمال وادارة العمليات: مدخل نظري مجلة مركز الدراسات الكوفة، المجلد (1) ، العدد (12)، 2009، ص236

السنوات التي تلت العام المذكور، إذ إن هذه المؤشرات وإن شهدت تحسناً خلال مدة البحث (2003-2014) إلا أنه تحسن من الناحية الرقمية فقط ولم يترجم على أرض الواقع الفعلي

3- تنوع وتعدد المعوقات التي تعترض الاستثمار في رأس المال البشري يأتي في مقدمتها الزيادة السكانية وما يتركه من آثار ضاغطة على الموارد الاقتصادية المحدودة للبلاد كذلك طبيعة الاقتصاد العراقي غير الجاذبة للقوى العاملة فضلاً عن تراجع دور منظمات المجتمع المدني كشريك للمنظمات الحكومية في مجال تأهيل رأس المال البشري زد على ذلك تردي الواقع الأمني وما يتركه من آثار سلبية في تشغيل رأس المال البشري ودخولهم سوق العمل جميع تلك التحديات وقفت حائلاً أمام الاستثمار في رأس المال البشري

4- إن عدم الاستثمار في رأس المال البشري يترتب عليه جملة من الآثار لعل أبرزها تفاقم معدلات الفقر والبطالة بين رأس المال البشري إلى جانب تراجع المستوى الصحي لهم وكذلك تزايد أعداد المسربين من التعليم

التوصيات

- 1- العمل على تنويع الاقتصاد العراقي من خلال النهوض بالقطاعات سواء ذلك القطاع الزراعي او الصناعي او الخدمي او السياحي نظراً لامتلاك العراق المقومات الكفيلة بتطوير هذه القطاعات والنهوض
 - 2- تحسين المستوى المعيشي بتقليل نسب الفقر والفاقات في مستويات الدخل والبطالة وذلك عبر مجموعة من اجراءات من بينها تقديم القروض المسيرة للمشاريع وحاضنات الاعمال ودعم مبادرات الافراد
 - 3- ان حاجة العراق الى رأس مال بشري ماهر بسبب ما لحق بالبنية التحتية من تدير الامر الذي يستوجب ان تكون مخرجات التعليم دور واضح وفاعل في عملية البناء
 - 4- تحقيق الاستثمار في رأس المال البشري وما يمتلكه من طاقة وكفاءة وديناميكية في تحريك عجلة الاقتصاد بوصفها ثروة وطنية ومورد اقتصادي يسهم في تحقيق التنمية والتقدم
 - 5- انشاء استراتيجية موازية في اهدافها ونتائجها للاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر بحيث تستهدف الافراد من الشباب لتدريبهم وتأهيلهم للعمل
 - 6- اتخاذ الاجراءات الفعلية لصياغة سياسة سكانية، تأخذ بالحسبان التغيرات الديمغرافية التي يشهدها العراق بالشكل الذي يدعم توجيه تلك التحولات باتجاه تحقيق تنمية مستدامة ومتكاملة
 - 7- القطاع الخاص على الرغم من تعدد الادوار التي يضطلع بها القطاع الخاص في مجال تهيئة البيئة الداعمة لتمكين رأس المال البشري في العراق في الدور الاكبر للقطاع الخاص في هذا المجال يكمن بامتصاص القوى العاملة الفائضة من خلال اتخاذ مجموعة من الاجراءات سواء من خلال تأهيلهم وتدريبهم بالشكل الذي يتلاءم مع متطلبات العمل في ذلك القطاع او من خلال التوسيع من مزايا العمل في القطاع الخاص (على سبيل المثال شمول القطاع الخاص بقانون التقاعد) لجذب الايدي العاملة ومحاربة التقليل من الضغط الذي يشهده القطاع العام نتيجة لتزايد اعداد الخريجين وتزايد اعداد الباحثين عن فرص العمل، وذلك تظهر مساهمة القطاع الخاص في الاستجابة لأهداف و اولويات برنامج الحكومة الاقتصادي والذي اعطى دوراً للقطاع الخاص في تحقيق التنمية من خلال استهداف رأس المال البشري واستثماره
 - 8- المجتمع المدني
- أ- اقامة دورات تدريبية للخريجين الذي يقلل من التحديات التي يواجهها الشباب في سوق العمل

ب- المتابعة المستمرة للتحديات التي يواجهها راس المال البشري على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ومحاولة اعداد تقارير خاصة بتلك التحديات لتزويد الجهات الحكومية بها في سبيل محاولة الحد منها

المصادر

- 1- الامام، محمد محمود، التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2007،
- 2- السيد احمد عبد الخالق، الاهمية الاقتصادية للتعليم بين التطير والواقع، بدون سنة نشر، 1998
- 3- سلامة عبد العظيم حسين، المشاركة المجتمعية وضع القرار التربوي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007
- 4- دافيز راسال، ترجمة سمير لويس سعد واحمد محمد تركي، تخطيط الموارد البشرية، نماذج ومخططات تعليمية، مكتبة لانجو المصرية، القاهرة 1975
- 5- عبد الله عبد الدائم" التخطيط التربوي اصوله واساليبه وتطبيقاته في البلاد العربية دار العلم للملايين 1966
- 6- الحسيني عبد الحسن، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة، قراءة في تجارب الدول العربية واسرائيل والصين وماليزيا، دار العربية للعلوم، الطبعة الاولى، لبنان، 2008
- 7- تشارولز فريدريك هايسون، التعليم و القوى البشرية والنمو الاقتصادي استراتيجيات تنمية الموارد البشرية
- 8- كامل كاظم بشير الكناني، ارجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل نظرة في التحليل الاستراتيجي، دار الكتب والوثائق، الطبعة الاولى، بغداد، 2013
- 9- الامام، محمد محمود التنمية البشرية في الوطن العربي، دراسات الاقتصادية العربية، بيروت، 2007
- 10- الركابي، عبد الصمد، الاستثمار في الانسان، واهمية راس المال البشري في استراتيجية التصنيع الخليجية
- 11- العنزي ،سعد نعمة، نغم حسن، راس المال الفكري - مفاهيم ومداخيل، دراسات اقتصادية، العدد (2) السنة الثالثة، 2001
- 12- العربي، اشرف، راس المال البشري في مصر، المفهوم والقياس، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد(39)
- 13- الشبيبي، احمد صدام عبد الصاحب، سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق، رؤية مستقبلية، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ص10، مجلد11، اصدار جامعة البصرة، العراق، 2010
- 14- جيهان حسني و سليمان قدسي، الاستثمار في راس المال البشري ودور العمالة في الكويت، مجلة المستقبل العربي، السنة التاسعة، العدد السابع والثمانون، ايار 1986
- 15- محمد ،سحر قاسم، الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، 2011

- 16- موسى، غادة علب، النظر في استراتيجيات الامن الانساني في المنطقة العربية مختارة من المؤتمر الدولي للأمن الانساني في الدول العربية مختارة من المؤتمر الدولي للأمن الانساني في الدول العربية 14-15 /3/ 2005، عمان الاردن، نشر من قبل منظمة اليونسكو 2008
- 17- صالح، لورنس يحيى، (الميزة التنافسية ومعاييرها) اسا التنمية الاقتصادية (الصين حالة دراسية) المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية) السنة التاسعة بالعدد 28، لسنة 2008
- 18- محسن محمد صالح، النهوض المالي، قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 136
- 19- محمود جاسم عباس، النمو الاقتصادي (المؤشرات الاساسية في الاقتصاد العراقي) 1970-2008، 2011، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 34، السنة 2011
- 20- محمود جاسم عباس، النمو الاقتصادي (المؤشرات الاساسية في الاقتصاد العراقي) 1970-2008 مجلة كلية للعلوم الجامعة، العدد 27، السنة 2011
- 21- المهدي، وفاء جعفر، ازمة النازحين في العراق. خصائص الحالة وسياسات الاستجابة الانسانية للإغاثة وإعادة الاستقرار، بحث منشور، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الرابعة، العدد (50) شهر ايلول، 2016
- 22- البغدادي، امني سعد، دور الانفاق العام على التعليم في تحقيق التنمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد المالية العامة، كلية الحقوق جامعة المنصوري، 1999، مصر
- 23- السلطان، رحيم حسوني زيادة، دور العوائد النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (1951-2008)، اطروحة دكتوراه كلية الادارة والاقتصاد، 2010
- 24- محمد، عبد الفتاح سعيد علي، تطور السياسات التعليمية في مصر خلال الفترة (1952-2010) م وانعكاساتها على الاصلاح التعليمي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنصورة
- 25- ابراهيم مشورب، قضايا التخلف في العالم الثالث، دار المنهل اللبناني، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان 1997
- 26- السيد هاشم عطية، جهود الجمعيات الاهلية في مواجهة مشكلات الامية (دراسة ميدانية بمحافظة الدهليقية)، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة المنصورة كلية التربية، قسم اصول التربية، 2005م، مصر
- 27- وزارة الشؤون الاجتماعية، اللجنة الوطنية الدائمة للسكان، الوطنية الدائمة للسكان، الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية، في لبنان، لبنان، 2001
- 28- اللجان الوطنية للسياسات السكانية "حال السكان في العراق 2010، تقرير الوطني حول حال السكان في اطار توصيات مؤتمر القاهرة، الاهداف الانمائية
- 29- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010-2014)
- 30- تقرير الامم المتحدة، برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 1992
- 31- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، بيت الحكمة، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008
- 32- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي 2013

33- وزارة التربية، الهيئة العليا لمحو الامية، الجهاز التنفيذي لمحو الامية، العراق، قسم الاحصاء والمتابعة
2015

34- وزارة التخطيط" المسح الوطني للنازحين في العراق 2014" الجهاز المركزي للإحصاء ، بغداد 2015

35- اللجنة العليا لإغاثة وايواء العوائل النازحة" خطة الحكومة العراقية لعام 2016 لإغاثة وايواء واعادة
استقرار العوائل النازحة، مجلس الوزراء، كانون الاول، 2015

36- Word bank , Adjustment Leading An evaluation of ten years of experience,
1991, Washington.

37- Alice Edwards human security and the rights of refugee transcending
territorial and disciplinary borders Michigan journal of international law,vol30

38- Markley Deborah , and Mcnamara ,kevin "Business Incubator operation
Environment and measurement of economic and fiscal Impaacts pudue university
, Genter of rural Derelooment, 1994

39- Sun woong kim, changing facts of Korean higher education: market
competition and the role of the stake Department of economics ,university of
Wisconsin mil wankee , springer 2006